إدارة الأعمال الدولية

ملف سؤال وجواب

أبوشيماء 1438 – الفصل الآول

د. محمد دليم القحطاني

المحاضرة الأولى :

س1: من السمات التي ميزت العلاقات الدولية خلال العقود الماضية هو :

- النموَ السريع والمتزايد للأعمال الدولية
- انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض .
- النموَ الهائل في التكنولوجيا الصناعية والانتاج .
- النمو الهائل في تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات الالكترونية والإعلامية .
- انتشار المراكز المالية وظهور الأساليب الحديثة لإدارتها .

س2: كان لها الفضل العظيم في قدرة البنوك على التحويل الفوري للاموال وتبادل المعلومات المالية والتجارية بسرعة فائقة :

- الاتصالات الالكترونية .

س3: المقصود بمصطلح الأعمال الدولية هو أي نشاط استثماري أو تجاري لمنتج أو تاجر لسلعة أو خدمة يتعدى مداه وانتشاره :

- الحدود الجغرافية لبلد ما.

س4: عرف شيفا رامو (*Shiva Ramu*) الاعمال الدولية بأنها أي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أي منظمة أعمال عبر حدود وطنية :

- لدولتين أو أكثر .

س5: تتصف الاعمال الدولية بكلا من :

- الديمومة - تتعلق بالاستثمار في بلد أخر .
- بيع وشراء السلع أو الخدمات عبر حدود دولتين أو أكثر - تعمل في ظروف عدم التأكد .
- تخضع للتغير السريع .

س6: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتعلق بـ :

- شراء وتملك ألأصول الرأسمالية الخارجية .
- المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية .
- امتلاك شي ملموس .

س7: الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتعلق بـ :

- شراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفعسعرها في السوق .

س8: الاستثمار الذي يستهدف الربح ويكون لصاحبه حق غير مباشر لا يمكنه من التأثير في مسار المؤسسة . يشير الى :

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر .

س9: علاقة المستثمر بالشركة التي أشترى أسهمها أو سنداتها تتحدد حسب:

- نوايا المستثمر

س10: تتصف الشركة الدولية بكونها :

- تمتلك طاقة إنتاجية في أكثر من بلد .
- تدير طاقاتها وفروعها وفقا لاستراتيجية واحدة .
- تشكل إطارا لنقل الأموال والأفراد والسلع والأفكار .
- تكون قاعدة ومحور أعمالها في موطنها

س11: تتصف الشركة متعددة الجنسيات بكونها :

– تتخذ أكثر من موطن لأعمالها .

س12: تتصف الشركة العالمية بكونها :

– لا يصبح فيها موطن محدد للشركة .

س13: الأرقام المذهلة لتطور الأعمال الدولية و مكانتها البارزة في حقل المعرفة الإدارية . تشير الى :

– أهمية الأعمال الدولية

س14: من أنواع وأشكال إدارة الأعمال الدولية :

– التجارة الخارجية . – الاستثمارات الأجنبية المباشر– الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة .

– عقود التصدير (عقود الوكالة) . – الاستثمارات المشتركة – الترخيص .

– عقود تسليم المفتاح – عقود التصنيع – عقود الإدارة .

س15: أتفاقية يتم توقيعها بين طرفين يكون الطرف الاول هو المنتج أو المصدر الى الطرف الثاني في بلد أجنبي يفوض الطرف الاول الطرف الثاني لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي أو الصناعي :

– عقود التصدير (عقود الوكالة)

س16: أتفاقية يتم توقيعها بين طرفين يتلقى الوكيل عمولة عن كل صفقة تتم وهو مجرد وسيط أو ممثل حيث يحتفظ الطرف الأول بعلامته التجارية على السلع كما يحتفظ بملكية السلع إلى أن تكتمل المبادلة :

– عقود التصدير (عقود الوكالة)

س17: بموجبها تقوم الشركة الدولية في حصة مشاركة مع شركة دولية أخرى لتنفيذ مشروع في بلد ثالث . وهي تشير الى :

– الاستثمارات المشتركة .

س18: في حالة كون الشركاء أكثر من طرفين تظهر مشكلة الكيفية التي سيدار فيها المشروع ويتم حل هذه المشكلة بعرض ثلاثة بدائل لإدارة الاستثمار ممثلة في :

– البديل الاول : الادارة المشتركة .

– البديل الثاني : الادارة التي يهيمن عليها شريك واحد والذي يملك الحصة الكبرى في المشروع .

– البديل الثالث : الادارة المستقلة (أي ان يكون مدير المشروع حياديا من خارج المشروع) .

س19: تستخدمه العديد من الشركات متعددة الجنسيات كأداة لدخول الى الاسواق الاجنبية:

– الترخيص .

س20: من مزايا الترخيص كونه :

– أداة لدخول الى الاسواق الاجنبية .

– يسهل تحويل الشركات الصغيرة الى شركات (م . ج) . حيث (م : متعددة) و (ج : جنسيات) .

س21: تنفيذ المشروع من مراحله الأولية حتى مرحلة التشغيل . تعني :

– عقد تسليم المفتاح .

س22: بموجبها تقوم شركة أجنبية بإدارة منشأة في بلد أخر مقابل اجر ، ومقابل القيام بالإدارة تتلقى الشركة الأجنبية أتعاباً أو نصيبا في الأرباح :– عقود الإدارة .

س23: عبارة عن أتفاق يتم بين الشركة متعددة الجنسية مع شركة محلية في دولة أخرى بأن تقوم أحد الشركتين بتصنيع السلع نيابة عن الشركة الثانية – عقود التصنيع .

س24: من خصائص عقود التصنيع :

– أجور الأيادي العاملة رخيصة– المواد قليلة التكلفة .

– اتفاقيات إنتاج بالوكالة– طويلة الأجل .

س25: مصطلح (ش . م . ج..... شركات متعددة الجنسيات) له أسماء اخرى متداولة منها :

– الشركات الدولية – الشركات عبر الوطنية .

– الشركات العالمية .– الهيئات التجارية الدولية .

س26: ليس كل شركة محلية يمكن اعتبارها دولية الا أذا حققت بعض المعايير التي تصنفها كشركة دولية ومن تلك المعايير:

– أن تتعامل مع دولتين أو أكثر .

– أن تبلغ مبيعاتها الخارجية نسبة 30% من أجمالي مبيعاتها السنوية .

– أن تحقق أرباح على مدى ثلاث سنوات على الاقل .

– أن تتصف أعمالها الدولية بالديمومة .

س27: تفاهم أو تكتل مجموعة من الشركات م ج يتمركز تحت سيطرتها إنتاج أو تصريف الجزء الساحق من هذه البضاعة أو تلك سعيا وراء الربح المطلق . تشير الى :

– الاحتكار

س28: من أهم أشكال الاحتكارات :

– الكارتلات – السنديكات . – التروست – الكونسورتيوم.

س29: تكتل مجموعة من الشركات يتفق أصحابها على تقاسم أسواق التصريف ،وعلى أسعار البيع ويحددون كمية البضائع الواجب إنتاجها . يشير الى :

– الكارتل .

س30: المؤسسات التي تشترك في الكارتيل تصنع وتبيع المنتجات بصورة :

– مستقلة .

س31: تكتل يتكون من شركات أكبر وأكثر تطورا من الكارتل . تشير الى :

– السنديكات .

س32: من خصائص السنديكات :

– أعضائه ينتجون بصورة مستقلة .

– لا يحق لأعضائه وفق أحكام العضوية بيع منتجاتهم أو شراء موادهم الأولية .

– أعضائه يولفون جهازا تجاريا مشتركا .

س33: احتكار تصبح فيه ملكية جميع المؤسسات الأعضاء ملكية مشتركة ،ويتقاضى فيه المالكون السابقون وقد اصبحو مساهمين الأرباح وفقا لنسبة أسهمهم . يشير الى :

– التروست .

س34: اتحاد يتكون من أكبر التروستات أو المؤسسات من مختلف الفروع الصناعية والبنوك والشركات التجارية وشركات النقل والتأمين على أساس تبعية مالية مشتركة إزاء كبرى الشركات متعددة الجنسيات :

– الكونسورتيوم .

س35: يرتبط نمو الشركة المحلية لكي تتحول الى شركة دولية بالاتي :

– الانتشار الجغرافي لموارد الشركة .

– التغيرات في الهيكل التنظيمي للشركة .

س36: طبيعة بيئة الأعمال الدولية تتميز بكونها :

– تركز على المشاكل الخاصة .

– تمارس من طرف المنشآت الكبيرة و الشركات الصغيرة .

– تنسجم مع الظروف البيئية الجديدة .

– تمارس أنشطتها في ظروف غامضة ومتناقضة .

– تخضع للتغير السريع .

– تحقيق الانسجام والتواؤم مع بيئة التعامل في البلد المضيف .

س37: منهجية إدارة الاعمال الدولية تتطلب بعدا إضافيا يستدعي معالجة خاصة تأخذ في الاعتبار ألا وهي :

– المضمار الدولي الخارجي دون إهمال للوضع الداخلي لكل دولة .

س38: من الاختلافات الواجب مراعاتها في بيئة الاعمال الدولية :

– تباين واختلاف الوحدات السياسية والتشريعية للدول .

– تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية .

– اختلاف العادات والتقاليد والأعراف .

– اختلاف النظم النقدية والمصرفية .

– اختلاف الأسواق الدولية من حيث الحجم والتوجهات .

المحاضرة الثانية :

س1: من نظريات التجارة الخارجية :

- نظرية الميزة المطلقة .
- نظرية النفقات (الميزة)النسبية .
- نظرية نسب عوامل الإنتاج .
- النظريات الحديثة .

س2: دراسة التطور التاريخي للتجارة الدولية يساعدنا بشكل أفضل على فهم :

- الأحوال الاقتصادية لمختلف البلدان .

س3: اعتقد التجار أن التجارة عبر الحدود ما هي الا وسيلة :

- لتعظيم الثروة .

س4: من مؤسسي المدرسة التجارية التقليدية :

- أدم سميث . (صاحب نظرية الميزة المطلقة)
- ديفيد ريكاردو . (صاحب نظرية الميزة النسبية)
- هكشر و أولين . (اصحاب نظرية نسب عناصر الانتاج)

س5: مؤسس نظرية الميزة المطلقة وواضع أساس الفكر الاقتصادي التقليدي هو :

- أدم سميث .

س6: قامت نظرية الميزة المطلقة لـ أدم سميث على أساس :

- تفسير أسباب قيام التبادل الدولي .

س7: تقوم نظرية الميزة المطلقة على عدة فرضيات منها :

- اعتماد التبادل الدولي على المقايضة بدل النقود .
- ثبات تكاليف الوحدة الواحدة .
- سهولة انتقال عناصر الإنتاج ما بين الصناعات داخل الدولة الواحدة .
- صعوبة انتقال عناصر الانتاج ما بين الدول .
- إسقاط تكاليف النقل والمواصلات.
- العمالة التامة للاقتصاد .
- افتراض المنافسة التامة.

س8: النظرية التي قامت بالإشراف على عملية النقل والمواصلات هي :

- نظرية الميزة المطلقة .

س9: نظرية الميزة المطلقة تنسب للاقتصادي المعروف :

- أدم سميث .

س10: محتوى النظرية لدولتين هما أمريكا وبريطانيا في إنتاج كل من القمح والنسيج القائم على أساس اختلاف التكاليف العائد لاختلاف مدخلات عوامل الإنتاج، خاصة اليد العاملة . يشير الى :

– نظرية الميزة المطلقة .

س11: محتوى نظرية الميزة المطلقة قائم على أساس :

– اختلاف التكاليف العائد لاختلاف مدخلات عوامل الإنتاج، خاصة اليد العاملة .

س12: قامت نظرية النفقات (الميزة) النسبية لـ ديفيد ريكاردو على أساس :

– تفسير أسباب قيام التبادل الدولي .

س13: قامت نظرية النفقات (الميزة)النسبية لـ ديفيد ريكاردو على أساس تفسير أسباب قيام التبادل الدولي بالاعتماد على فكرة :

– أن العمل هو أساس القيمة .

س14: النظرية التي لم تحاول أن تفسر لنا بدقة اختلاف النفقات من بلد لآخر . هي :

– نظرية نسب عوامل الانتاج .

س15: نظرية نسب عوامل الإنتاج تنسب لـ :

– هكشر و أولين .

س16: قامت نظرية نسب عوامل الإنتاج على أساس :

– نقدي .

– تفسير أسباب وجود المزايا النسبية التي تؤدي لقيام التجارة الدولية .

س17: الاقتصاديين هكشر و أولين اللذان وضعا نظرية نسب عوامل الإنتاج حاولا تفسير أسباب وجود المزايا النسبية التي تؤدي الى :

– قيام التجارة الدولية .

س18: من الفرضيات التي وضعتها نظرية نسب عوامل الإنتاج :

– تختلف أسعار عناصر الإنتاج لاختلاف الوفرة النسبية لكل عنصر .

– تحتاج السلع المختلفة إلى نسب أو كميات مختلفة من عناصر الإنتاج .

س19: النظرية السائدة بين الاقتصاديين . هي :

– نظرية الميزة النسبية .

س20: هناك قلة متزايدة ترفض وتشكك في افتراضات النظرية النسبية لعدة أسباب منها:

– رفض فرضية ثبات التكلفة ووفرة العناصر محلياً .

– وفرة الانتاج تلغي ثبات التكلفة .

– أن متوسط تكلفة الوحدة يميل إلى الانخفاض مع زيادة الإنتاج .

– قيام الشركات متعددة الجنسية بتخفيض الأسعار لطرد المنافسين (الاحتكار) .

– جلب المواد من الخارج لبناء الميزة النسبية للدول .

– الميزة النسبية يمكن أن تخلق بالتركيز على صناعات بعينها .

– أسباب تاريخية أو الصدفة أو الحماية .

س21: لوحظ في الاونة الاخيرة أن اعتماد الدول على التجارة الخارجية يرتبط بمدى :

– حجمها . – تنوع ظروفها وثرواتها .

س22: لوحظ أن الدول الكبيرة ذات المساحات الواسعة تميل الى :

– الاكتفاء الذاتي .

س23: جاءت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية لتجيب عن :

– لماذا تتاجر الشركات مع الخارج ؟

س24: تتاجر الشركات في الخارج من أجل :

– الاستفادة من الطاقة غير المستغلة .– تخفيض التكاليف – تحقيق أرباح إضافية .

– تنويع المخاطر – تقليل المخاطر . – الاستيراد . – ضمان الإمدادات .

س25: السياسة التجارية هي انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى :

– التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية .

س26: السياسة الخارجية هي عمل من أعمال السيادة تسعى الدولة الى تحقيقها من خلال :

– السياسة الاقتصادية .

س27: لكل دولة أهداف قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال سياساتها :

– الاقتصادية .

س28: من أنواع السياسات التي تستخدمها الدول عند المتاجرة في الخارج :

– السياسة الحمائية – حرية التجارية.

س29: الوضع الذي تستخدم فيه الدولة سلطتها العامة للتأثير على المبادلات الدولية من حيث الحجم وطريقة تسوية المبادلات . تعني :

– السياسة الحمائية .

س30: من أنواع السياسات الحمائية التي تستخدمها الدول في سياستها التجارية الدولية :

1– الرسوم الجمركية 2– نظام الحصص 3– الرقابة على أسعار الصرف .

4– الضرائب 5– عراقيل إدارية 6– شعارات قومية مناهضة .

س31: الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية . يعبر عن :

– الحرية التجارية (سياسة الحرية) .

المحاضرة الثالثة

س1: تعتبر إحدى الركائز الأساسية للعولمة خاصة فيما يتعلق بعولمة التجارة :

– منظمة التجارة العالمية .

س2: تتسم بيئة الأعمال الراهنة على مستوى العديد من الدول بـ :

– التكاملات الاقتصادية .

س3: كلمة العولمة تعني :

– جعل الموضوع المعني على مستوى عالمي .

– جعل العالم كقرية صغيرة .

– لا حدود جغرافية أو سيادة وطنية .

– التنافس دون حواجز أو قيود خاصة .

س4: من ابرز سمات العولمة :

– تحرير تجارة السلع والخدمات .

–رفع القيود على تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود .

س5: مرحلة متقدمة تدير فيها الشركات أعمالها دون مراعاة للحدود الجغرافية أو السيادة الوطنية :

– العولمة الاقتصادية .

س6: من الأسباب الرئيسية لظهور العولمة :

– تحرير التجارة ما بين الدول .
– تحرير الاقتصاديات
– ازدياد التكامل الاقتصادي .
– التقنية .

س7: قامت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (أتفاقية الجات أو الغات) عام :

– 1947م .

س8: تم اعلان أنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في مراكش عام :

– 1995م .

س9: وقعت المملكة العربية السعودية على منظمة التجارة العالمية عام :

– 2005 .

س10: من خصائص التكامل الاقتصادي :

1– يعتبر أوسع من تحرير التجارة .

2– يسهل انتقال عناصر الإنتاج .

3– تنسيق السياسات بين الدول .

4– توحيد العملة .

5– يزيد التجارة بين الدول ويرشد الاستثمار .

6– يعطي مجالاً لنمو الشركات من خلال اقتصاديات الحجم .

س11: تحكيم قوى السوق تعني :

– تحرير الاقتصاديات .

س12: بدأ مع منتصف السبعينيات اتجاه جديد يرمي لتقليص دور الدولة في :

– النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات .

س13: بدأ مفهوم تحرير الاقتصاديات مع :

– منتصف السبعينيات .

س14: من النتائج المترتبة على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات :

– الخصخصة .

– رفع القيود الحكومية .

س15: يظهر تأثير التقنية في مسار العولمة من خلال :

– ابتداع طرق الإنتاج الشامل في الداخل والخارج (عولمة الإنتاج) .

– تحسين طرق المواصلات .

– تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات وثورة الاتصالات .

س16: ابتداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية حاجة إعداد متزايدة من المستهلكين في الداخل والخارج . تعني :

– عولمة الإنتاج .

س17: من خصائص الشركات المتعددة الجنسيات :

1– تعتبر كسبب ونتيجة للعولمة في نفس الوقت .

2– أهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي .

3– تحكمها في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر .

4– قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول .

5– مرونتها الجغرافية .

س18: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) تهدف الى :

– إزالة التفرقة في التبادل التجاري و تحرير التجارة بين أعضائها.

س19: يتخذ نشاطها شكل دورات من الاجتماعات والمفاوضات الدورية التي تتم كل عدة سنوات :

– قامت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات أو الغات) .

س20: من أهم المواضيع التي يتم مناقشتها في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) :

– تخفيض التعريفة الجمركية .

– تقليل استخدام الحصص .

– تبني إجراءات تشجع التجارة بين الدول .

س21: دورة الاراجواي هي امتداد لاتفاقيات ألغات بحيث وافق المتعاقدون بمراكش على تأسيس منظمة التجارة العالية عام :

– 1994م .

س22: منظمة التجارة العالية ظهرت رسميا في :

– 1/1/ 1995م مقرها بجنيف سويسرا

س23: من مهام المنظمة العالمية للتجارة :

– تعتبر منبر للتفاوض متعدد الأطراف لتحرير التجارة الخارجية .

– إدارة وتسوية النزاعات بين دول الأعضاء .

– إدارة آلية الإجراءات السياسية .

– التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية .

س24: من مبادئ منظمة التجارة العالمية :

– مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

– مبدأ الشفافية . – مبدأ المعاملة الوطنية .

س25: المبدأ الذي يقر منح تخفيض جمركي لأي دولة شريكة لها في التجارة . هو:

– مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

س26: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية يقر منح تخفيض جمركي لأي دولة شريكة لها في التجارة بستثناء :

– السلع المصنعة المستوردة من الدول النامية .

– الميزات الممنوحة بين دول أعضاء في تجمع اقتصادي .

– الدول الاعتباطية ضد واردات من دول أو دولة معينة .

س27: التزام الأعضاء بنشر جميع المعاملات المتعلقة بالممارسات والإجراءات والقواعد التي تمس التجارة بشكل أساسي وعدم اللجوء إلى الحواجز غير الجمركية . تشير الى – مبدأ الشفافية .

س28: المبدأ الذي يمنح المنتج الأجنبي نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول والتسعير والضرائب والمواصفات :

– مبدأ المعاملة الوطنية .

س29: يتمثل التكامل الاقتصادي في :

– مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً .

– زيادة الارتباط الاقتصادي .

– فتح الاسواق وزيادة التعاون .

– توسيع نطاق السوق .

– زيادة فرص الرفاهية .

س30: من مزايا التكامل الاقتصادي:

– توفير الفرص التجارية المختلفة .

– زيادة الكفاءة الإنتاجية .

– الاستفادة من اقتصاديات الحجم .

– زيادة الرفاهية .

– تحقيق النمو الاقتصادي .

س31: من أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي :

- منطقة التجارة الحرة .
- الاتحاد الجمركي .
- السوق المشتركة .
- الاتحاد الاقتصادي .
- التكامل الاقتصادي والسياسي التام .

س32: مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي يتم فيها إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء :

- منطقة التجارة الحرة .

س33: حلف هضبة الأندي يمثل شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي هو :

- الاتحاد الجمركي .

س34: مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي تسمح لعناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال بالانتقال بحرية بين الدول الأعضاء :

- السوق المشتركة .

س35: شكل من اشكال التكامل الاقتصادي لها نفس صفات السوق المشتركة مع درجة عالية من التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية والمالية كخلق سلطة اتحادية أو كتوحيد العملة :

- الاتحاد الاقتصادي .

س36: مرحلة التكامل الاقتصادي التي تتوحد فيها الضرائب الى ان تصير المجموعة وكانها دولة واحدة . هي :

- مرحلة التكامل الاقتصادي والسياسي التام .

المحاضرة الرابعة

س1: من المفاهيم والأدوات والتقنيات المالية والاقتصادية التي تستعين بها الدول والمنظمات في مزاولتهالأعمالهاالدولية :

- ميزان المدفوعات .
- أسعار الصرف والعملات .

س2: ميزان المدفوعات من أكثر المؤشرات الاقتصادية التي يهتم بها :

- رجال الاقتصاد والسياسة .

س3: ميزان المدفوعات هو مؤشر اقتصادي يعكس :

- قيم البضائع الصادرة والواردة .
- إيرادات الشركات الوطنية والاجنبية .
- حركة السياحة الخارجية .
- الأرباح الرأسمالية الخارجية .
- كافة الإيرادات القادمة من الخارج .

س4: بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع التعاملات الاقتصادية من السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الأجنبية خلال فترة معينة عادة سنة . يشير الى :

- ميزان المدفوعات .

س5: كل دولة تحتفظ بعلاقات تجارية مع دولة أخرى باستخدام :

- ميزان المدفوعات .

س6: من أكثر المؤشرات الاقتصادية التي يهتم بها رجال الاقتصاد والسياسة ويوفر الإحاطة الكاملة بعناصر التجارة والمعاملات الدولية (التجارية والاقتصادية) :

- ميزان المدفوعات .

س7: حساب ميزان المدفوعات يتضمن :

- كسب أو قبضعملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيدا دائنا ويسجل كبند موجب(+) في الطرف الدائن .
- إنفاق أو صرف عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيدا مدينا ويسجل كبند سالب(−) في الطرف المدين.

س8: عندما تتساوي الصادرات مع الواردات فأن ميزان المدفوعات يكون :

- جيد .

س9: يتكون ميزان المدفوعات من :

1- الحساب الجاري (المعاملات الجارية) .
2- حساب رأس المال .
3- حساب التسويات (التوازن الحسابي) .

س10: في ميزان المدفوعات يتكون الحساب الجاري (المعاملات الجارية) من :

- جزأين .

س11: في ميزان المدفوعات يتكون الحساب الجاري (المعاملات الجارية) من جزأين هما :

– ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) .

– ميزان التجارة غير المنظورة .

س12: صادرات وواردات البلد من السلع تمثل حساب :

– ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) .

س13: الصادرات والواردات الخاصة بالخدمات كأجور النقل والشحن وخدمات التأمين والسياحة الخارجية . تمثل حساب:

– ميزان التجارة غير المنظورة .

س14: إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات في الميزان التجاري فذلك يدل على وجود : – فائض (معزز أو مزدهر) .

س15: اذا زادت قيمة الواردات عن الصادرات في الميزان التجاري فذلك يدل على وجود– عجز .

س16: تسجل القروض الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية الآتية من الخارج وكذلك أقساط الديون الوطنية المستحقعلى الخارج في الجانب : – الدائن .

س17: تسجل القروض والاستثمارات المقدمة للخارج وسداد أقساط الدين لفائدة الخارج في الجانب : – المدين .

س18: المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل هي تلك المعاملات التي تتم بصورة :– تلقائية .

س19: المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات تستخدم بغرض :

– تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

س20: التوازن الذي يحدث في ميزان المدفوعات بصفة تلقائية دون تحريك عناصر حساب التسوية هو:

– توازن أقتصادي .

س21: التوازن الذي يحدث في ميزان المدفوعات من خلال تحريك عناصر حساب التسوية هو :

– توازن حسابي .

س22: عندما يكون العجز في ميزان المدفوعات لأسباب ظرفية فأن ذلك يسمى عجزاً :

– مؤقتا .

س23: عندما يكون العجز في ميزان المدفوعات دائما ويستمر لعدة سنوات فأن ذلك يسمى عجزاً :

– هيكليا .

س24: المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل هي تلك المعاملات التي تتم بصورة :

– تلقائية .

س25: المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات تستخدم بغرض :

– تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

س26: التوازن الذي يحدث في ميزان المدفوعات بصفة تلقائية دون تحريك عناصر حساب التسوية هو:

– توازن اقتصادي .

س27: التوازن الذي يحدث في ميزان المدفوعات من خلال تحريك عناصر حساب التسوية هو :

– توازن حسابي .

س28: يؤثر العجز في ميزان المدفوعات على الأعمال الدولية من حيث :

– عدم توفر العملة الصعبة .

– فرض قيود على الاستيراد .

س29: من أسباب عدم توازن ميزان المدفوعات :

– عدم توفر العملة الصعبة .

– فرض قيود على الاستيراد .

س30: عدم توازن ميزان المدفوعات يؤدي الى

– العجز .

س31: تبادل عملة بعملة أخرى يمثل :

– سعر الصرف .

س32: السوق الذي تباع فيه العملات و تشترى . يمثل :

– سوق الصرف .

س33: تعد من أشهر الأسواق العالمية للصرف الأجنبي :

– نيويورك ، لندن ، طوكيو ، فرانكفورت .

س34: من وظائف سوق الصرف :

– نقل القوة الشرائية من طرف لأخر .

– توفير فرصة حماية للمتعاملين من تقلبات العملات .

– الموازنة والتحكم في الأوراق الأجنبية من خلال (العرض و الطلب).

س35: يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة أخرى وفقا لقوانين :

– العرض والطلب .

س36: قبل الحرب العالمية الأولى كانت مبادلة الذهب بأي عملة تتم :

– بسعر ثابت .

س37: تتأثر قيمة العملة سلبا في حالة :

– أذا زادت الواردات عن الصادرات .

– إذا لم تغط الصادرات كمية الذهب المدفوعة مقابل الواردات .

س38: من الاسباب التي أدت الى انهار نظام قاعدة الذهب :

– انهيار البورصات سنة 1925.

– تدني الثقة .

س39: نشأ نظام قاعدة مبادلة الذهب بالدولار الأمريكي كعملة وحيدة وبسعر ثابت:

– 35 دولار لأونصة الذهب الواحدة .

س40: بموجب نظام قاعدة تبادل الذهب ألزمت كل دولة بتثبيت قيمة عملتها مقابل الدولار، مع إمكانية تغييرها بمرونة بمقدار:

– 2.5% ارتفاعا أو انخفاضا .

س41: فك ارتباط الذهب بالدولار أدى الى :

– تعويم أسعار العملات .

س42: سعر كل عملة يتحدد صعودا و هبوطا على أساس :

– العرض والطلب .

س43: من طرق تحديد أسعار العملات :

– نظرية تعادل القوى شرائية .

– مؤشر فيشر(*Fisher*)العالمي .

– نظرية الأرصدة النقدية .

س44: تقوم هذه النظرية على فكرة :

– أن قيمة العملة تتحدد أولاً داخل بلدها.

س45: وفقا لنظرية القوة الشرائية يتم تحديد أسعار العملات بناء على :

– ما تستطيع شراؤه من البضائع في السوق المحلي .

س46: وفقا لنظرية القوة الشرائية كلما زادت كمية البضاعة التي تشتريها مقابل وحدة النقد من السوق المحلي فأن ذلك يؤدي الى :

– زيادة قيمة القوة الشرائية للعملة .

س47: كلما زادت القوى الشرائية للعملة الوطنية في الداخل فإن ذلك سيؤدي إلى :

– ارتفاع قيمة ذات العملة في الخارج .

س48: تزداد قيمة العملة الشرائية :

– بزيادة قوتها الشرائية .

س49: تستخدم نظرية القوة الشرائية على المدى القصير في حالة السلع التي يمكننا نقلها من بلد إلى آخر في إطار :

– التبادل التجاري الحر .

س50: النظرية التي لا يمكننا تطبقها على الكثير من السلع و الخدمات التي يتعذر نقلها بحكم أن هذا النوع من السلع غير قابل للتصدير أو الاستيراد . هي :

– نظرية القوة الشرائية .

س51: من وجهة نظر فيشر(**Fisher**) فأن اسعار العملات تتحرك كاستجابة للتغير في:

– أسعار الفوائد .

س52: يرى فيشر(**Fisher**) أن أسعار العملات تتحدد على أساس :

– سعر الفائدة على ودائع العملة في داخل البلد . (سعر العملات = سعر الفائدة ÷ ودائع العملة داخل البلد)

(أسعار العملات تزداد وتقل مع سعر الفائدة) .

س53: تطبق معظم البنوك المركزية سياستها على أساس:

– سعر الفائدة .

س54: تطبق معظم البنوك المركزية سياسات متشددة للمحافظة على

– استقرار أسعار الصرف .

س55: تطبق معظم البنوك المركزية سياسات متشددة للمحافظة على استقرار أسعار الصرف بغرض :

– التحكم والسيطرة على اتجاهات أسعار الفائدة .

س56: يهدف البنك المركزي إلى :

– منع معدلات التضخم باستخدام سعر الفائدة .

– تحديد كمية النقد المعروضة في السوق مقابل الطلب عليها.

س57: يقوم البنك المركزي باستخدام سعر الفائدة كأداة تساعده على :

– تحديد كمية النقد المعروضة في السوق مقابل الطلب عليها .

س58: النظرية التي يتم فيها تحدد سعر الصرف وفقا لوضع ميزان المدفوعات :

– نظرية الأرصدة النقدية .

س59: الدولة التي تحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها :

– ترتفع

س60: الدولة التي تحقق عجزاً في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها :

– تنخفض .

س61: حسب نظرية الأرصدة النقدية فأن العلاقة بين ميزان المدفوعات والعملة في حالة وجود فائض أو عجز هي علاقة :

– طردية .

س62: وفقا لنظرية الارصدة النقدية يمكن تحديد قيمة عملة أي دولة باستخدام :

– ميزان المدفوعات .

س63: ضمن مخاطر تقلب أسعار الصرف فأن أرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى :

– انخفاض أسعار الأسهم والسندات .

المحاضرة الخامسة

س1: مجمل التدفقات المالية التي يقوم بها مستثمر في بلد غير البلد الأم ويكون إما طويل أوقصير المدى . تعني :

– الاستثمار الأجنبي .

س2: دخول المنشأة في التعامل مع دولة أو شركة تتواجد في دولة أخرى (البلد المضيف) غير البلد الأم . تمثل :

– الاستثمار الأجنبي .

س3: الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقتصر على :

– تملك لأصول رأس مالية (أراضي ، معدات) .

– القيام بأنشطة مختلفة (الإنتاج، التسويق، التوزيع، النقل..الخ) في البلد المضيف .

س4: الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقتصر على :

– تدفقات مالية من البلد الأم إلى البلد المضيف .

– تملك لأصول مالية (أسهم، سندات لشركات أجنبية..ألخ) .

س5: النظرية الاقتصادية التقليدية ترى أن الاستثمار الأجنبي مجرد :

– تابع ومكمل للتجارة الخارجية .

س6: من نظريات الاستثمار الأجنبي :

– النظرية الاقتصادية التقليدية .

– نظريات الاستثمار الأجنبي الحديثة (الاحتكارية) .

– نظرية دورة حياة المنتج .

س7: من فرضيات النظرية الاقتصادية التقليدية فيما يخص الاستثمار الاجنبي أنها تفترض :

1– استحالة انتقال عناصر الإنتاج ما بين الدول .

2– أن عنصري رأس المال والعمل يمكن أن يعوض أحدهما الآخر .

3– أن نستخدم رأس المال أكثر ما يمكن إذا كانت تكلفته منخفضة .

4– أن نعوض رأس المال بالعمل إذا كانت تكلفته مرتفعة .

5– أنه إذا كان لدينا فائض في رأس المال فإننا نقوم بتصديره واستيراد عمالة عوضاً عنه .

6– أن تنقل رأس المال هو الأسهل بين جميع عناصر الإنتاج .

7– أن عملية الاستثمار الأجنبي تبدأ و تنتهي من تلقاء نفسها .

س8: تفترض النظرية الاقتصادية التقليدية أن عملية الاستثمار الأجنبي تبدأ وتنتهي من تلقاء نفسها ومحركها الأساسي هو :

– العائد على رأس المال .

س9: النظرية التي ترى أن عملية الاستثمار الأجنبي تبدأ وتنتهي من تلقاء نفسها ومحركها الأساسي هو العائد على رأس المال . هي :

– النظرية الاقتصادية التقليدية .

س10: من الانتقادات التي وجهت للنظرية الاقتصادية النقدية :

1– تكون مقبولة في الاستثمار الاجنبي غير المباشر وغير مقبولة في الاستثمار الاجنبي المباشر .

2– لا تفرق النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين مجرد تحركات لرأس المال .

3– لا تفسر النظرية تبادل الاستثمار ما بين البلدان .

س11: من خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر :

– حجمه كبير جداً .

– هدفه شكل قرارا أو التزاما طويل المدى لرأس المال .

– هو امتلاك لأصول ملموسة لا مجرد أوراق .

– هو انتقال الأموال والقدرات إلا دارية و المعرفة و التقنية .

س12: من خصائص الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

– يختص بشراء ألاوراق الماليةأو السندات والقروض المالية وبيعها .

– قصير ومحدود وذو حجم قليل .

– هدفه الأساسي هو العائد .

س13: اهتمت النظرية الاحتكارية بتفسير الأسباب التي تدفع بعض الشركات نحو الاستثمار في :

– تركيبة السوق الذي تستأثر فيه شركة .

س14: الاحتكارية تعني :

– قلة المنتجين الذين يحتفظون بالميزة التنافسية .

س15: النظرية التي ترى أن أحقية تواجد المنشأة في السوق العالمي ترجع لكونها الأقدم في السوق . هي :

– نظرية احتكار الشركة الأولى للسوق .

س16: نظرية احتكار الشركة الأولى للسوق ترى أن أحقية تواجد المنشأة في السوق العالمي ترجع لكونها :

– الأقدم في السوق بحيث تؤهلها الأقدمية .

س17: النظرية التي تفترض أن ممارسة الأعمال الدولية في أسواق بعيدة عن البلد الأم هو نشاط تكاليفه (المادية والاجتماعية و العاطفية) عالية، و لا تجرؤ عليه إلا الشركة التي تمتلك ميزة تنافسية قوية . هي :

– نظرية القوة الاحتكارية .

س18: وفقاً لنظرية القوة الاحتكارية فأن الشركة التي تمتلك ميزة تنافسية قوية تتصف بـ :

– الابتكار .

– الاختراع .

– الانضباط و الكفاءة .

س19: النظرية التي تفترض أن الاستثمار الخارجي ناجم عن وجود خلل وتشوهات في تركيبة السوق تعيق المنافسة التامة . هي :

– نظرية القوة الاحتكارية .

س20: تقوم نظرية سلوك رد الفعل على أساس :

– مراقبة المنافسين .

س21: النظرية التي ترى أن الاستثمار الأجنبي يكون كردة فعل من شركة محلية على شركة أجنبية، حيث تحاول الأولى الذهاب إلى الخارج و القيام بالأعمال الدولية لمزاحمة الشركة الأجنبية في سوقها المحلي . هي :

– نظرية سلوك رد الفعل .

س22: تقوم نظرية دورة حياة المنتج على أساس :

– أن لكل سلعة دورة حياة منذ وصولها إلى السوق وحتى الزوال .

س23: مراحل دورة حياة المنتج خمسة هي على التوالي :

– التطوير ، التقديم ، النمو ، النضوج او التشبع ، الانحدار أو الاضمحلال .

يوضح الرسم البياني:

1. المراحل المختلفةمن عمر المنتج،

الزيادة والانخفاض في المبيعات والأرباح في كل مرحلة.

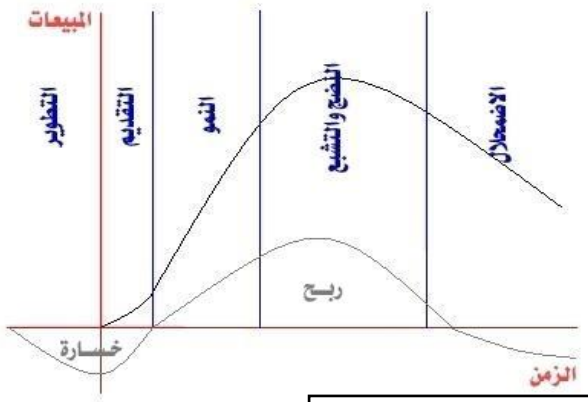

يعبّر المحور الأفقي عن الزمن، والمحور العمودي عن المبيعاتوالأرباح .

س24: وفقا لـ: ***Vernon*** فإن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق :

– يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك .

س25: وفقا لـ: ***Vernon*** فإن سرعة الاستهلاك تتزامن مع :

– سرعة الاختراعات والابتكارات للسلع الجديدة .

س26: السلع التي ينسجم سلوكها مع مضمون نظرية ***Vernon*** هي :

– السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الصناعية .

س27: تتسم مرحلة التطوير في دورة حياة المنتج بالاتي :

1- تطوير المنتج .

2- التجريب والاختبار .

3- دراسة جدوى المشروع .

4- إعداد الدراسات التسويقية.

5- إعداد الخطط والاستراتيجيات التسويقية .

6- لا يحدث فيها أي مبيعات ولا يكون هناك أي عائد .

7- بعض الإداريين لا يعدها جزء من دورة حياة المنتج .

س28: تتسم مرحلة الظهور أو التقدم في دورة حياة المنتج بالاتي :

1- الإنتاج يأتي كاستجابة للطلب المحلي .

2- يكون التوسع في الإنتاج في البداية صعبا .

3- يكون الإنتاج مخصصا للاستهلاك المحلي .

4- يتم تقديم المنتج للسوق وتبدأ عملية البيع .

5- تتنوع سياسات التسعير .

6- لا تتحقق أرباح والتكاليف تكون باهضة .

س29: تتسم مرحلة النمو في دورة حياة المنتج بالاتي :

1- تقوم برفع كفاءتها الإنتاجية .

2- المنتوج نمطي .

3- تحقق اقتصاديات الحجم .

4- تنخفض التكاليف وتزيد الارباح (العائد) .

5- الاستجابة للطلب المتنامي على السلعة في الداخل .

6- الشروع في التصدير .

س30: تتسم مرحلة النضج والاستثمار في دورة حياة المنتج بالاتي :

1- استجابة دخول المنافسين بأعداد قليلة .

2- تقوم المنشأة بتعزيز مكانتها في السوق (الداخلي و الخارجي) .

3- تقوم المنشأة بالمحافظة على مبيعاتها و أرباحها .

4- الشروع في التصنيع بالبلدان المستوردة خاصة الغنية منها (إعادة التوطين) .

5- تزداد المنافسة ويزداد معدل نمو المبيعات .

6- تقل تكاليف التعريف بالمنتج .

7- تعتبر هذه المرحلة من أطول مراحل دورة حياة المنتج .

8- تقوم بتطوير استراتيجيه المزيج التسويقي .

س31: من السياسات المستخدمة في مرحلة النضج والاستثمار لتسويق المنتج :

1- تحسين و تطوير السلعة للمحافظة على الميزة التنافسية .

2- تكثيف التوزيع و التقرب أكثر بالمستهلك الأجنبي (الإمدادات) .

3- التموقع ***Positioning*** (القيام بالترويج المكثف) .

4- خلق الصورة الذهنية بخصوص جودة السلعة (تفاديا للتقليد) .

5- التركيز على السعر (تخفيض الأسعار) .

6- تنشيط المبيعات للتخلص من المخزون .

7- إقناع من لا يستخدم المنتج باستخدامه .

8- البحث عن أسواق جديدة .

9- إقناع المستخدمين الحاليين بزيادة استخدامهم للمنتج .

10- تحسين جودة المنتج .

11- إعادة تصميم المزيج التسويقي .

(كتخفيض الأسعار،زيادة الإعلانات،تقديم عروض خاصة،البحث عن قنوات توزيع جديدة) .

س32: تتسم مرحلة مرحلة الانحدار والتدهور والاضمحلال في دورة حياة المنتج بالاتي :

1- انخفاض المبيعات .

2- ظهور منافسون جدد (المنافسة الحادة) .

3- تبقى عاجزة عن تفسير الاستثمار في كثير من السلع .

4- يقل الطلب وتقل المبيعات وتقل الأرباح .

5- التحضير للانسحاب من السوق أو إعادة النظر في إستراتيجية المزيج التسويقي وتمديد إستراتيجيتها .

س33: يعود سبب توجه الشركات للاستثمار في الخارج الى :

1- تعدد الأسواق الدولية يحقق فرصاً كبيرة .

2- الظروف والمتغيرات السياسية .

3- فتح أسواق جديدة للمستهلكين .

4- الاتفاقات التجارية .

5- الحوافز الكبيرة في الشركات الاجنبية .

6- التقدم التكنولوجي .

7- توفر اقتصاديات حجم الإنتاج الكبيرة .

8- أنخفاض تكاليف الإنتاج .

9- ارتفاع في مستوى الجودة .

10- القدرة على المنافسة .

11- ظهور منافسين من الدول النامية قادرين على الإنتاج بتكاليف أقل و أسرع و أفضل .

س34: من الأسباب غير المباشرة التي تدفع الشركات نحو الاستثمار الأجنبي :

1- بروز النزعة الجماعية .

2- زيادة المبيعات و الأرباح .

3- الحصول على حصة في السوق الدولية .

4- تخفيف الاعتماد على السوق المحلي .

5- الاستفادة من الإنتاج الزائد .

6- تقوية القدرة التنافسية .

7- الحوافز الحكومية .

س35: في أعقاب الحرب العالمية الثانية و خاصة مع بروز اتفاقيات القات (GATT) و تعزيز الاتفاقيات الجماعية الدولية أخذت النزعة الجماعية تتعزز شيئاً فشيئاً مما أدى إلى :

- انفتاح الحدود أمام الاستثمارات الخارجية .

س36: من الأسباب المباشرة التي دفعت الشركات نحو الاستثمار الأجنبي :

1- تجنب الحواجز الجمركية و الرسوم و الضرائب .

2- تقليل تكاليف الإنتاج .

3- ضمان التزود بالمواد الخام أو السلع الوسطية .

4- تعزيز القوة التنافسية والتسويقية .

س37: لتفادي الحواجز الجمركية ذات الطبيعة المختلفة تفكر الكثير من الشركات في التواجد فعلياً من خلال :

- الاستثمار الخارجي المباشر .

س39: تلجأ بعض الشركات إلى إقامة استثمارات لها في بلدان أجنبية سعياً وراء :

1- تقليص تكاليف الإنتاج .

2- وجود عمالة رخيصة وسهلة التدريب .

3- هروبا من تكاليف الشحن والتخزين والرسوم والضرائب .

س40: لضمان التزود بالمواد الخام أو السلع الوسطية يشترط أن يكون التزويد :

- متصلاً أو منتظماً .

س41: القوة التنافسية والتسويقية للشركة مرهون بتواجدها الفعلي كمستثمر في :

- الخارج.

س42: من محددات الاستثمار في الخارج (الاجنبي) :

1- حجم و نمو السوق .

2- الاستقرار السياسي .

3- البنى الهيكلية .

4- متغيرات السياسات .

س43: في الدول النامية المستثمرون يركزون على المؤشر الكلي أي :

1- الناتج المحلي الإجمالي .

2- الدخل .

س44: في الدول المتقدمة المستثمرين يركزون على :

1- نصيب الفرد .

2- معدل نمو الدخل .

3- تضلل الأرقام المتعلقة بالدخل .

4- تضخم الدخل الكلي .

5- تضليل حجم السوق .

س45: في الدول المتقدمة المستثمرين يركزون على :

- متصلاً أو منتظماً .

س46: القوة التنافسية والتسويقية للشركة مرهون بتواجدها الفعلي كمستثمر في :

- الخارج .

س47: من محددات الاستثمار في الخارج (الاجنبي) :

1- حجم و نمو السوق .

2- الاستقرار السياسي .

3- البنى الهيكلية .

4- متغيرات السياسات .

س48: يركز المستثمرون في الاستثمار الاجنبي على المؤشر الكلي أي :

1- الناتج المحلي الإجمالي .

2- الدخل .

س49: المستثمر الخارجي يركز عادة على أهمية هذه النقطة و تحديدا بالنسبة للبلدان النامية :

- الاستقرار السياسي .

س50: من محددات الاستثمار الخارجي الذي يطرح إشكالية لدى المستثمر بالنسبة للدول النامية دون المتقدمة :

- البنى الهيكلية .

س51: من مشاكل الاستثمارات الخارجية :

- عدم وجود استقرار سياسي .

س52: من الطرق المستخدمة لدخول الأسواق الدولية :

1- طريقة التصدير .

2- طريقة التواجد بالخارج من خلال الأشكال المعروفة .

س53: من خيارات التصدير للخارج :

1- التصدير المباشر .

2- التصدير غير المباشر .

س54: عندما تقوم الشركة المنتجة بعملية التصدير بنفسها . فهذا يسمى :

- التصدير المباشر .

س55: عندما تلجا الشركة إلى غيرها من الشركات و الوكلاء الذين يقومون بالعملية بدلا عنها و يتحملون الجزء الموكل إليهم من المسؤولية فهذا يسمى :

– التصدير غير المباشر .

س56: من المعايير التي تحكم عملية الاختيار فيما بين التصدير المباشر أو التصدير غير المباشر :

– الخبرة .

– التحليل .

س57: من أهم أشكال الإنتاج بالخارج (الاسواق الدولية) :

– الاستثمار المشترك .

– الترخيص .

– الإنتاج في السوق الأجنبي .

المحاضرة السادسة .

س1: من مزايا منظمات الأعمال أنها تعتبر :

– أنظمة اجتماعية.

– تنشط وسط بيئة معينة.

– أنظمة مفتوحة على بيئة خارجية .

– تتأثر وتؤثر في البيئة التي تنشط فيها .

س2: العنصر الأساسي لاستمرارية منظمات الأعمال ونجاحها . يكمن في :

– التعرف على البيئة والتكيف معها .

س3: يتعين على منشأة الأعمال أن تراعي متطلبات بيئة الأعمال الدولية، كونها تعمل في ظروف :

– مملوءة بالمخاطر .

– تتسم بعدم التأكد .

– تتسم بالتعارض .

– لا يمكن التعامل معها كونها تخرج عن سيطرتها .

– يجب عليها تحقيق الانسجام والتأقلم المطلوب .

س4: يتعين على منشأة الأعمال أن تراعي متطلبات بيئة الأعمال الدولية لتحقيق :

– الانسجام والتأقلم المطلوب .

س5: كل ما يحيط بالمنظمة ويؤثر فيها بطريقة مباشرة أوغير مباشر أو تؤثر في مسارها الاستراتيجي . يشير الى :

– مفهوم بيئة الأعمال .

س6: يندرج ضمن مفهوم بيئة الأعمال :

– البيئة الخاصة أو التنافسية.

– البيئة الخارجية الكلية.

س7: تستمد دراسة بيئة الأعمال الدولية أهميتها من :

– المخاطر والفرص .

س8: يتعين على منشأة الأعمال أن تراعي متطلبات بيئة الأعمال الدولية لتحقيق :

– الانسجام والتأقلم المطلوب .

س9: يتم تقسيم بيئة الأعمال الى :

– البيئة الخارجية العامة .

– البيئة الخارجية الخاصة .

– البيئة الداخلية .

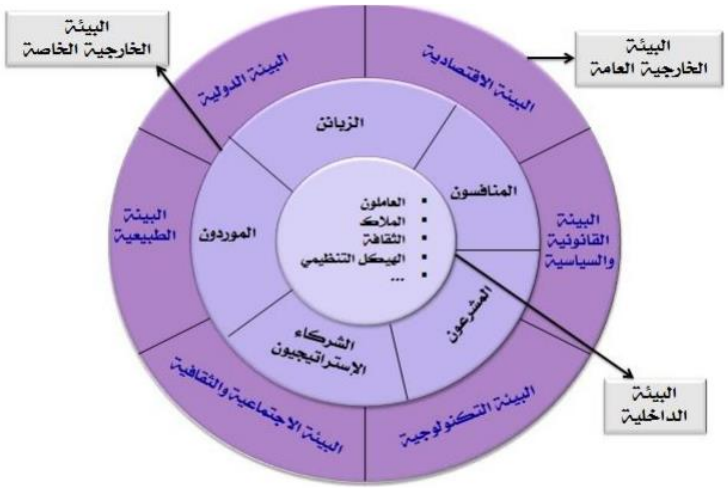

العلاقة الموجودة بين المنظمة و البيئة :

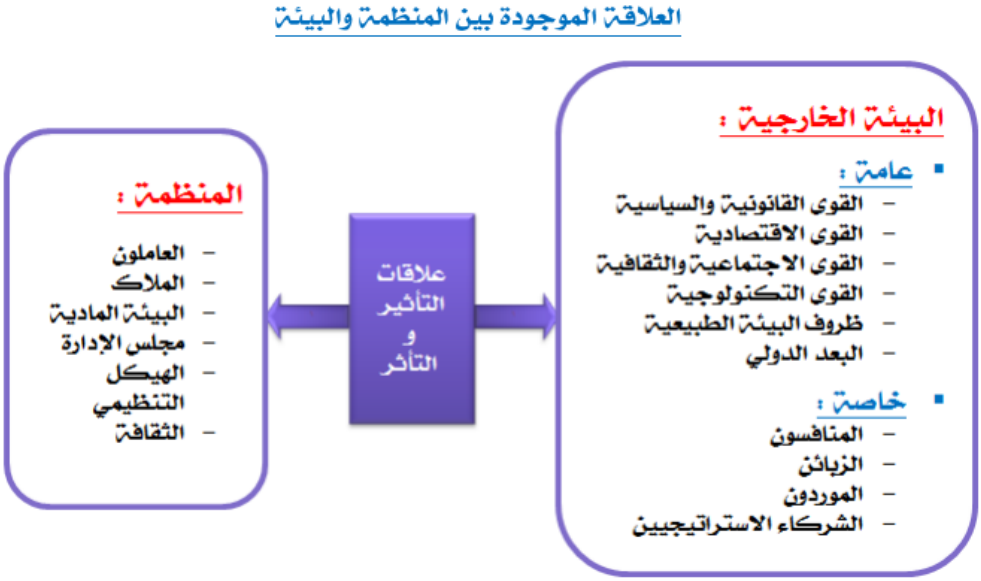

س10: تنقسم البيئة الخارجية حسب درجة التأثير إلى :

1– البيئة الخارجية الخاصة 2– البيئة الخارجية العامة

س11: البيئة التي تضم مختلف العناصر التي تقع خارج حدود و سيطرة المنظمة و التي تؤثر على المنظمة بشكل مباشر . تشير الى :

– البيئة الخارجية الخاصة .

س12: البيئة التنافسية تقع ضمن :

– البيئة الخارجية الخاصة .

س13: البيئة التي تقع خارج حدود وسيطرة المنظمة والتي تؤثر على المنظمة بشكل مباشر :

– البيئة الخارجية الخاصة (البيئة التنافسية) .

س14: من العناصر التي تقع خارج حدود وسيطرة المنظمة والتي تؤثر على المنظمة بشكل مباشر :

- الزبائن .
- المنافسون .
- الموردون .
- الممولون (الشركاء الاستراتيجيون).
- المشرعون .

س15: من مكونات البيئة الخارجية الخاصة :

- الزبائن - المنافسون .- الموردون . - الممولون (الشركاء الاستراتيجيون). - المشرعون .

س16: البيئة التي تقع خارج حدود وسيطرة المنظمة والتي تؤثر على المنظمة بشكل غير مباشر :

- البيئة الخارجية العامة .

س17: من مكونات البيئة الخارجية العامة :

- البيئة الاقتصادية .
- البيئة القانونية والسياسية .
- البيئة الاجتماعية والثقافية .
- البيئة التكنولوجية .
- البيئة الطبيعية .
- البيئة الدولية .

س18: من المغيرات الخارجية التي تقع خارج حدود وسيطرة المنظمة و التي تؤثر على المنظمة بشكل غير مباشر :

- السياسية .
- الاقتصادية .
- الاجتماعية .
- التكنولوجية .
- الايكولوجية .

س19: من العوامل السياسية والقانونية التي تؤثر على بيئة الأعمال الخارجية العامة :

1- القوانين .
2- التشريعات .
3- نظام الحكم .

س20: من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على بيئة الأعمال الخارجية العامة :

1- الوضع الاقتصادي .
2- التضخم .
3- السياسات المالية والنقدية (سعر الفائدة ، سعر الصرف ، العملات الأجنبية) .
4- ميزان المدفوعات .

س21: من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على بيئة الأعمال الخارجية العامة :

1- الأعراف والعادات والقيم الاجتماعية . 2- التعليم . 3- تطور السكان .

س22: من العوامل التكنولوجية التي تؤثر على بيئة الأعمال الخارجية العامة :

1– بائع التكنولوجيا . 2– شروط التطوير 3– تطور السكان .

س23: من العوامل الايكولوجية التي تؤثر على بيئة الأعمال الخارجية العامة :

1– المحافظة على البيئة .

2– جماعات الضغط .

3– المسؤولية الاجتماعية .

4– أخلاقيات الأعمال .

س24: عدد ابعاد بيئة الاعمال الدولية :

– ثلاثة .

س25: من ابعاد بيئة الاعمال الدولية :

1–البعد السياسي والقانوني .

2– البعد الاجتماعي والثقافي .

3– البعد الاقتصادي .

س26: البعد السياسي والقانوني هو أحد أبعاد بيئة الأعمال الدولية ويشتمل على :

1– المخاطرة السياسية.

2– القوانين والقيود .

3– هيمنة الحكومة (التأميم) .

4– الرسوم والضرائب .

5– الحصص التصديرية .

س27: البعد الاقتصادي هو أحد أبعاد بيئة الأعمال الدولية ويشتمل على :

1– التطور الاقتصادي .

2– الأسواق .

3– التكاليف .

س28: البعد الاجتماعي والثقافي هو أحد أبعاد بيئة الأعمال الدولية ويشتمل على :

1– القيم الاجتماعية والمعتقدات والأعراف .

2– الدين .

3– مستوى التعليم .

س29: أبعاد بيئة الأعمال الدولية تمثل مجموعة من :

– الفرص والتهديدات (التحديات) .

س30: ضمن أبعاد بيئة الأعمال الدولية البعد السياسي والقانوني وهو بمثابة :

– خطر البلد .

س31: ضمن أبعاد بيئة الأعمال الدولية البعد الاقتصادي وهو بمثابة :

– خطر تجاري و خطر مالي .

س32: ضمن أبعاد بيئة الأعمال الدولية البعد الاجتماعي وهو بمثابة :

– خطر اجتماعي .

س33: من مكونات البيئة السياسية والقانونية :

1- النظام الاقتصادي والقانوني .

2- وحدة الشعور الوطني .

3- مدى الاستقرار السياسي .

4- مدى تدخل الدولة وتحكمها .

س34: أحد مكونات البيئة السياسية والقانونية الذي يبين فلسفة الدولة الاقتصادية . هو :

- النظام الاقتصادي والقانوني .

س35: تعتبر وحدة الشعور الوطني ومدى تنامي النزعة القومية بالبلد من مكونات :

- البيئة السياسية والقانونية .

س36: مدى تدخل الدولة وتحكمها من خلال المصادرة ، والتأميم ، تحديد الأسعار ، الحد من الواردات من مكونات :

- البيئة السياسية والقانونية .

س37: تدخل الدولة وتحكمها في البيئة السياسية يتمثل في :

- المصادرة .
- التأميم .
- تحديد الأسعار .
- الحد من الواردات .

س38: المخاطر التي قد تتعرض إليها جميع الشركات بدون استثناء . تسمى :

- مخاطر عامة .

س39: المخاطر التي تواجه صناعة معينة أو شركة ما أو مشروعا بعينه :

- مخاطر خاصة .

س40: المخاطر التي تمس ملكية الشركات الدولية هي :

- مخاطر سياسة خاصة .

س41: من المخاطر الخاصة التي تمس العائد على الاستثمار الاجنبي والنقدي :

- مخاطر تؤثر على العمليات .

س42: من المخاطر الخاصة التي تمس عمليات الشركات الدولية :

- فرض تشغيل عدد معين من العمالة المحلية .
- تحديد الأسعار .

س43: من أسباب تعارض المصالح في المجال الاقتصادي :

1- التنمية .

2- زيادة النمو الاقتصادي .

3- تحقيق الاستقرار في الأسعار .

4- تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات .

5- العمالة .

س44: تعارض الأهداف بين المنشأة الدولية والدولة المضيفة في المجال الاقتصادي يتمثل في :

– تعارض سياسي نقدي .

– تعارض سياسي مالي .

– تعارض في أسعار العملات و موازين المدفوعات .

– تعارض في السياسة الحمائية الظاهرة والمقيدة .

– تعارض سياسات التنمية الاقتصادية .

س45: من التعارضات بين المنشأة الدولية والدولة المضيفة المتمثلة في تهريب الأموال من بعض الشركات، تحويل الأرباح، التمويل عبر الشركة الأم بالخارج في حالة فرض الدولة قيود على التمويل . هو تعارض :

– السياسات النقدية

.س46: من التعارضات بين المنشأة الدولية والدولة المضيفة المتمثلة في الإنفاق والإيرادالحكوميين والضرائب والإعفاءات الضريبية التي تؤثر على الإيرادات . هو تعارض :

– السياسات المالية .

س47: تلجأ الدولة إلى تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات وقد تلجأ إلى تخفيض عملتها المحلية في حالة وجود :

– عجز .

س48: عند العجز تلجأ الدولة إلى :

– تخفيض الواردات .

– تشجيع الصادرات .

– تخفيض عملتها المحلية .

س49: من أسباب تعارض المصالح في المجال غير الاقتصادي :

1– الاستعمار الاقتصادي .

2– استخدام تقنية غير ملائمة للدول .

3– الإرث الثقافي والديني وأثرها على الأمن القومي والسياسة الخارجية .

4– التهرب الضريبي .

س50: القوانين التي تخضع لها الشركات (ش.م.ج) هي :

1– القانون الدولي .

2– قوانين البلد الأم .

3– قوانين البلد المضيف .

س51: عدد النظم القانونية التي تخضع لها الشركات الاجنبية :

– ثلاثة .

س52: عادة ما يتفق المتنازعون على فض نزاعاتهم عن طريق أحد النظم القانونية وهي:

1– القانون الدولي .

2– قوانين البلد الأم .

3– قوانين البلد المضيف .

س53: تقوم استراتيجيات درء المخاطر على ثلاث مراحل :

– المرحلة الأولى : مرحلة الإجراءات المتخذة قبل الدخول للبلد .

– المرحلة الثانية : مرحلة الإجراءات المتخذة عند بدء وأثناء العمليات.

– المرحلة الثالثة : مرحلة الإجراءات البعدية .

س54: التفاوض المسبق والتأمين ضد المخاطر من الإجراءات الواجب اتخاذها :

– قبل الدخول للبلد .

س55: التمسك بالاتفاقات وعدم التنازل عن الحقوق مع اللجوء لإجراءات التحكيم الدولية المعروفة في حالة النزاع من الإجراءات الواجب اتخاذها :

– عند بدء وأثناء العمليات

س56: التخطيط المسبق لما قد يحدث من طوارئ من الإجراءات :

– البعدية (المستقبلية) .

س57: من عناصر البيئة الثقافية الاجتماعية :

1– العناصر الفيزيقية (الطبيعية) .

2– العناصر الديمغرافية.

3– العناصر السلوكية .

س58: تهتم العناصر الفيزيقية (الطبيعية) بدراسة خصائص :

– سكان البلد المعني .

– مدى تأثيرها على الأعمال الدولية .

– سلوك ومزاج البشر .

– الطقس والمناخ .

– الجسدية والمظهر الخارجي للسكان .

– الثقافة المادية .

س59: تمثل كل شيء صنعه الإنسان بما في ذلك البنى الهيكلية لتأثيرها على سلوك الناس وأذواقهم وكونها مرآة عاكسة لقيمهم :

– الثقافة المادية .

س60: الثقافة المادية تتمثل في :

– كل شيء صنعه الإنسان . – البنى الهيكلية . – العمارة . – التقنية . – الفنون .

س61: جملة الجوانب السكانية ذات الأثر الواضح على مجال الأعمال الدولية وخصوصيات كل بلد ضمن ذلك . تتعلق بالعناصر :

– الديمغرافية.

س62: تهتم العناصر الديمغرافية بدراسة خصائص :

– الجوانب السكانية ذات الأثر الواضح على مجال الأعمال الدولية .

– معدل نمو السكان .

– حجم الأسرة .

– التعليم .

– العلاقات الأسرية .

– القضايا المتعلقة بتمركز السكان (المدن، خارج المدن) .

س63: تهتم العناصر السلوكية بدراسة خصائص :

- قضايا القيم .
- العقيدة .
- النظرة العامة للأشياء.
- الانتماء إلى الجماعات .
- النظرة إلى العمل .
- أهمية نوع المهنة .
- النظم الاجتماعية كقواعد موجهة لسلوك الأفراد.
- اللغة .
- التواصل .

س64: الانتماء إلى الجماعات (عرقية، قبيلة، عشيرة، دينية) حسب طبيعة كل مجتمع تعد من خصائص العناصر :

- السلوكية .

س65: النظم الاجتماعية كقواعد موجهة لسلوك الأفراد تعد من خصائص :

- السلوكية .

المحآضرة السابعة

س1: يقصد بالبيئة المالية للأعمال الدولية :

- كافة المنظمات و المؤسسات المالية .
- الأفراد المستثمرين و البنوك و شركات التأمين .
- العاملين في مجال الأعمال الدولية المتواجدة في بلدان و ظروف معينة و مختلفة .

س2: تتصف البيئة المالية للاعمال الدولية بكلا من :

- يتفاعلون مع بعضهم البعض .
- يعرضون المال على المستثمرين الباحثين عنه .
- يبيعون و يشترون الأوراق المالية (كالأسهم و السندات و العملات الأجنبية) .
- يبحثون عن تحقيق الثروة .
- ساحة كبيرة تتدفق فيها الأموال بشكل كبير .
- تضم مختلف السلطات النقدية في كل بلدن والمؤسسات المالية والإقليمية .
- تضم البنوك والشركات العالمية والمحلية والأفراد والمؤسسات.

س3: تتكون بيئة الأعمال الدولية من :

- البيئة السياسية .
- البيئة الاقتصادية .
- البيئة القانونية .
- البيئة الاجتماعية .

س4: من المنظمات التي تعمل في تمويل موازين المدفوعات والتجارة :

- صندوق النقد الدولي .

س5: من المنظمات التي تعمل في تمويل التنمية والاستثمار :

- البنك الدولي .

س6: من المؤسسات التي تعمل في ضمان الاستثمار والخدمات المساعدة :

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار .
- الوكالة العربية للاستثمار .
- الوكالات القطرية .

س7: الاتفاقية التي تمت الموافقة فيها على إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير هي ذات الاتفاقية التي سميت باتفاقية :

- برايتون وودز ***Breton Woods*** .

س8: تم أنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أجل :

- لإعادة ترتيب الوضع النقدي العالمي .

س9: من أهداف صندوق النقد الدولي :

- تشجيع التبادل النقدي بين الدول الأعضاء .
- وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات .
- تسهيل وتوسيع التجارة مابين الدول .
- التخلص من قيود الصرف الأجنبي .
- العمل على ثبات صرف العملات .
- مساعدة الدول التي تعاني الاختلال في موازين المدفوعات

س10: يتم مساعدة الدول التي تعاني الاختلال في موازين المدفوعات عن طريق :

– التحويل دون الحاجة لاتخاذ تدابير انكماشية قصيرة الأجل .

س11: تساهم الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق بنسب مختلفة اعتمادا على :

– الدخل القومي والوزن التجاري لكل دولة .

س12: يبلغ عدد الأعضاء في صندوق النقد الدولي نحو :

– 184 دولة .

س13: يبلغ رأس مال صندوق النقد الدولي حوالي :

– 145 مليار دولار .

س14: تساهم كل من بريطانيا ، و فرنسا ، و ألمانيا ، و المملكة العربية السعودية بحصص كبيرة بينما الدول الأخرى فتساهم بنسب رمزية مختلفة تدفع :

– 4\1 حصتها بالذهب أو الدولار .

س15: من وظائف صندوق النقد الدولي :

– تنسيق أسعار الصرف بين الدول الأعضاء .

– تقديم القروض للدول المحتاجة لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها .

– تبادل الآراء والتشاور .

س16: مع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة صندوق النقد الدولي فأن ذلك يؤهله للتأثير على :

– السياسات الاقتصادية للدول .

س17: صندوق النقد الدولي يطبق عليه ما يسمى :

– سياسة التكييف الهيكلي .

س18: سياسة التكييف الهيكلي تشترط على الدول المقترضة أن تطبيق داخلياً :

– سياسة تقشفية .

س19: السياسة التقشفية الداخلية للدول المقترضة تهدف الى :

– تحقيق التوازن في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات .

– الحد من معدلات التضخم .

س20: من المنظمات التي تعمل في تمويل التنمية والاستثمار على المستوى الدولي :

– البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

س21: من المنظمات التي تعمل في تمويل التنمية والاستثمار على المستوى الإقليمي :

– الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

– المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .

– البنك الإسلامي للتنمية .

س22: من المنظمات التي تعمل في تمويل التنمية والاستثمار على المستوى القطري :

– الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية .

– الصندوق السعودي للتنمية .

س23: من أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

– العمل على نمو التجار العالمية .

– المحافظة على توازن موازين المدفوعات .

– تشجيع استثمار الأموال الدولية .

– تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة .

– منح القروض إلى المؤسسات الاقتصادية في الدول الأعضاء .

س24: من وظائف البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

ا – تقديم القروض للدول الأعضاء .

ب – ضمان القروض التي يقدمها المستثمرون العاديون لمشاريع في الدول النامية .

ج – منح ائتمان متوسط وطويل الأجل لمساعدة الدول المحتاجه .

د – إنعاش الاستثمار الدولي عن طريق المشاريع الإنتاجية .

هـ – تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء .

س25: من المنظمات التي تعمل في ضمان الاستثمار والخدمات المساعدة :

– الوكالة الدولية لضمان الاستثمار .

– الوكالة العربية للاستثمار .

– الوكالات القطرية .

س26: تأسست الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في :

– كوريا الجنوبية

س27 : عضو في مجموعة البنك الدولي وتعمل بإدارة مستقلة :

– كوريا الجنوبية .

س28: تعتبر كوريا الجنوبية عضو في مجموعة البنك الدولي وتعمل على تحقيق أهدافها من خلال :

– التأمين على الاستثمارات الأجنبية من المخاطر السياسية .

– تقديم الضمانات للشركات (م .ج) .

– تقديم الضمانات للمقرضين .

المحاضرة الثامنة

س1: يرجع سبب تطور البيئة المالية للأعمال الدولية الى :

– الزيادة الكبيرة في حجم العمليات المالية .

– رفع القيود عن المعاملات المالية .

– تطور التقنية ونظم المعلومات (سرعة التحويلات).

– انتشار الأوراق المالية .

– كبر حجم المؤسسات المالية.

س2: الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق . تشير الى مفهوم :

– السوق المالي .

س3: السوق التي تتم فيها عمليات الوساطة للأرصدة المالية بين المودعين والمستثمرين الباحثين عن مجالات آمنة وعوائد مجزية وبين الشركات والحكومات الباحثة عن السيولة والتمويل . تشير الى :

– السوق المالية الدولية .

س4: إن ممارسات الأعمال عبر الحدود الوطنية يعني :

– التعامل مع أكثر من عملة واحدة .

س5: إن ممارسات الأعمال عبر الحدود الوطنية يشتمل على :

– مخاطر التبديل .

س6: المخاطر النظامية الإضافية على تدفقات الشركة والناتجة عن التغيرات في معدلات التبديل . تشير الى :

– مخاطر التبديل .

س7: تصنيف الأسواق المالية الى :

– أسواق العملات .

– أسواق القروض والسندات .

– أسواق الأسهم(البورصات) .

س8: الأسواق النقدية هي الأسواق التي تتعامل بالأوراق :

– قصيرة الاجل .

س9: الاسواق التي تمثل أدوات دين موثقة بطريقة تحفظ حقوق مالكيها . تشير الى :

– سوق النقد

س10: الاسواق التي تمكن مالكيها من استعادة أصل المبلغ الذي أقرضه مضافا إليه قيمة العائد المتفق عليه :

– سوق النقد .

س11: من أهم أدوات سوق النقد المستخدمة :

– الأوراق التجارية .

– اليور.

– الدولار .

– شهادات الإيداع القابلة للتداول ..

س12: تتميز أدوات الدين بكونها :

– قابلة التداول في الأسواق المالية .

– لها قدرة عالية على التحول إلى سيولة نقدية بسرعة عند الحاجة .

– تمتاز بتدني المخاطر المصاحبة لعوائدها .

س13: سوق الأوراق المالية طويلة الأجل . تشير الى :

– سوق رأس المال .

س14: من أهم أدوات سوق رأس المال المستخدمة : :

– الأسهم .

– السندات .

س15: لكي يحوز سوق رأس المال على الكفاءة والفاعلية يجب :

– توفر أدوات الاستثمار المناسبة الأكثر إنتاجية والأقل تكلفة .

– توفر سوق ثانوي ملائم .

س16: مؤشرات الأسواق تعطي رقما قياسيا :

– للأسعار .

س17: من أشهر مؤشرات الأسواق المستخدمة :

– مؤشر داوجنز الأمريكي . (المكون من أسهم 30 شركة كبرى) .

–مؤشر نيكاي للبورصات اليابانية .

–مؤشر فوتسي البريطاني .

–مؤشر داكس الألماني .

س18: من الأوراق المالية المتداولة في سوق النقد :

– الاوراق التجارية .

– اليورو والدولار .

– شهادات الإيداع القابلة للتداول .

– الكمبيالات .

– أذونات الخزانة .

– القبولات المصرفية .

س19: من أهم خصائص الاوراق التجارية : (الخصائص تتضمن المزايا والعيوب)

– أداة دين قصيرة الأجل .

– تصدر عن البنوك والشركات المساهمة .

– الهدف من إصدارها هو حصول البنوك على الأموال .

– غير مضمونة .

– الضامن لها هي سمعة البنك أو الشركة التي أصدرتها .

س20: كلمة اليورو والدولار تشير الى :

– العملات الوطنية المودعة في بنوك خارج البلد الأصلي للعملة .

س21: تعتمد الدول النفطية وغير النفطية على اليورو والدولار :

– كثمن لمبيعاتها النفطية .

– لتمويل ميزان مدفوعاتها الخارجية .

س22: ورقة مالية تصدرها البنوك التجارية تثبت أنه تم بموجبها إيداع مبلغ محدد لمدة سنة أو أقل بسعر فائدة أعلى قليلا من سعر الفائدة الذي تمنحه البنوك التجارية على الودائع العادية :

– شهادات الإيداع القابلة للتداول .

س23: تستعملها البنوك كوسيلة للحصول على الأموال :

– شهادات الإيداع القابلة للتداول .

س24: تتميز شهادات الإيداع القابلة للتداول بـ :

– قابلية تداولها في السوق النقدية قبل حلول تاريخ استحقاقها .

س25: من عيوب شهادات الإيداع :

– لا يمكن استرداد قيمتها من البنك أو الشركة التي أصدرتها قبل حلول استحقاقها.

– يمكن لحاملها أن يبيعها أو يتنازل عنها في السوق الثاني .

س26: من ضمن خصائص الكمبيالة أنها :

– أداة دين قصيرة ومتوسطة الأجل .

– لا تزيد مدتها عن 5 سنوات .

– يصدرها أفراد أو شركات أو دوائر حكومية للحصول على قروض .

– عقد دين تتولد عنه فوائد محددة تستحق في تواريخ محددة .

– يمكن بيعها لطرف آخر والذي يمكن بدوره يبيعها لطرف ثالث .

– غالبا ما يتعامل بها السماسرة والبنوك التجارية.

س27: من ضمن خصائص اذونات الخزانة :

– أداة دين قصيرة الأجل تصدرها الحكومة .

– مدتها تتراوح من 03 أشهر إلى 06 أشهر إلى 09 أشهر أو سنة .

– يتم التبادل بها على أساس الخصم في السوق الثانوية .

– يمكن بيع الأذن الواحد بخصم قيمته الاسمية عند الإصدار(يتم شراؤه بـ: 90 دينار و يحصل على قيمته كاملة 100 دينار عند الاستحقاق)،

– تصدر الأذونات الحكومية بقيم متدرجة (100دينار، 1000 دينار، 10000دينار..الخ) .

س28: تتميز أذونات الخزانة بـ :

– أرباحها معفاة من الضريبة .

– تشجع شركات الوساطة المالية على الادخار وشرائها .

– تضع الحكومة شروطا مغرية لشرائها .

– تحقق عائدا مجزيا لحامليها .

س29: القبولات المصرفية هي عبارة عن :

– أدوات دين .

– تصدرها الشركات التجارية .

– إنها مضمونة السداد من البنك التجاري الذي تتعامل معه الشركة .

– تستخدم بكثرة من جانب المستوردين المحليين عند شرائهم بضاعة من الخارج .

س30: من مزايا القبولات المصرفية :

– إنها قابلة للتداول بخصم في السوق الثاني للنقد من جانب شركات الوساطة و السماسرة .

– تعتبر أداة مقبولة على نطاق واسع في المعاملات الدولية .

المحاضرة التاسعة :

س1: إذا كانت وظيفة التخطيط تتمثل في تحديد الهدف والعمل المطلوب لتحقيقه، فإن وظيفة التنظيم تتمثل في :

- تحديد من سيقوم بهذا العمل .
- تهيئة الموارد اللازمة لتمكين المكلفين بالعمل من الإنجاز.

س2: وظيفة التنظيم تختص في :

- تقسيم العمل .
- تحديد المسؤوليات والصلاحيات.
- وضع الإطار الذي يتم من خلاله التنفيذ .

س3: من التعقيدات التي تمر بها وظيفة التنظيم على المستوى الدولي :

- المسافة المادية المركزية ولا مركزية .
- المسافة الثقافية .
- الأوضاع السياسية في البلد المضيف .

س4: من أشكال الهيكل التنظيمية التي يجب اختيارها بما يتلاءم وإمكانات واحتياجات المنظمة :

1- نموذج قسم الأعمال الخارجية .
2- نموذج الشركة الخارجية المنفصلة .
3- نموذج التقسيم الوظيفي .
4- نموذج التقسيم الجغرافي .
5- التقسيم على أساس سلعي .

س5: من مزايا نموذج قسم الأعمال الخارجية :

- يعطي مسموعا بفصلها بتعيين مساعد مدير عام كمدير لها .
- يبرز مكانة أصحاب الخبرات العالية .
- يزيد من تماسك الأعمال الدولية .
- يصلح للأعمال الخارجية الصغيرة .

س6: من مساوئ نموذج قسم الأعمال الخارجية :

- اهتمام مدراء الأقسام الأخرى بمسؤولياتهم المحلية .
- وجود العمليات الخارجية نفسها بالتالي تنافس الإدارات المحلية على الموارد .
- انعدام التنسيق مع بقية الإدارات .
- لا يناسب هذا النموذج الأعمال الدولية ذات الحجم الكبر .

س7: وفق هذا النموذج تدار الإعمال الخارجية كشركات أو أقسام منفصلة بغض النظر عن الهيكل التنظيمي الموجود في موطن الشركة :

- نموذج الشركة الخارجية المنفصلة .

س8: من مزايا نموذج الشركة الخارجية المنفصلة :

1- استقلالية للشركات التابعة في الخارج .
2- يساعد على تدريب الكوادر واكتساب الخبرات .
3- يقوي الصلة المباشرة مع المدير العام في البلد المضيف .
4- يسهل التعامل مع المشاكل المختلفة .

س9: من مساوئ نموذج الشركة الخارجية المنفصلة :

– لا يساعد على وضع سياسة دولية موحدة .

– يعتمد على طبيعة العلاقة بين المدير المحلي والمدير العام .

س10: كانت الشركات الأوروبية تطبق هذا النظام بكثرة ثم بدأت التخلي عنه منذ السبعينات :

– نموذج الشركة الخارجية المنفصلة .

س11: الهيكل التنظيمي يأخذ أشكالا تقوم على أساس :

– الوظائف الإدارية .

– السلع .

– المناطق الجغرافية .

– شكل مختلط .

س12: يتم تقسيم النموذج الوظيفي على أساس :

– وظيفي(تسويق، إنتاج، تمويل) .

س13: عندما يكون مدراء وظيفة (تسويق، إنتاج، تمويل) مسئولين عن وظائفهم في جميع الأسواق المحلية والخارجية ومسئولين لدى المدير العام فهذا يعني أننا استخدمنا :

– نموذج التقسيم الوظيفي .

س14: الطبقة الإدارية الثالثة (تسويق، إنتاج، تمويل) تقوم على أساس :

– سلعي أو جغرافي .

س15: رغم انتشار هذا النموذج على المستوى المحلي فهو نادر على المستوى العالمي :

– نموذج التقسيم الوظيفي .

س16: من مزايا نموذج التقسيم الوظيفي :

– يناسب الشركات التي لها خطوط إنتاج قليلة ومتكاملة .

– يناسب الشركات الاستخراجية التي تعمل في قطاع المعادن .

– يشجع التخصص الوظيفي .

– تمركز القرار .

– يقلل من تكرار الوظيفة .

– يقلل من تكرار المهام وتشتيت الجهود .

– تكون الإدارة العليا صغيرة .

س17: من مساوئ نموذج التقسيم الوظيفي :

– ضيق النظرة لدى كبار المديرين .

– صعوبة وضع إستراتيجية شاملة .

– يفقد العمليات الدولية خصوصيتها بسبب معاملتها .

– تطويلا للإجراءات وإضعافا للمدير المحلي .

– تشابك المسئولية وعدم وحدة السلطة الآمرة .

س18: النموذج الذي يتكون من المدير العام إلى جانب مدراء المناطق هو :

– نموذج التقسيم الجغرافي .

س19: تتساوى المناطق في الأهمية ويدير كل منطقة مدير مساعد عندما يكون :

– حجم العمليات كبيرا ولا تطغى منطقة أو بلد .

س20: من مزايا نموذج التقسيم الجغرافي :

– يستخدم لتعديل المزيج التسويقي ليلاءم كل منطقة .

– يستخدم للتنسيق على مستوى المنطقة التي كثيرا ما تكون متشابهة في خصائصها .

– يستخدم عندما تكون السلعة نمطية ولا تتطلب تقنية عالية .

– يستخدم للاستفادة من وفورات الحجم .

س21: عندما تكون السلعة نمطية ولا تتطلب تقنية عالية غير أن المنافسة حادة في الأسواق فأنه يتم التركيز على :

– التسويق في كل منطقة لوحدها .

س22: من مساوئ نموذج التقسيم الجغرافي :

– صعوبة التنسيق .

– معقدا إذا تعددت المنتجات .

– يقود إلى اختلافات في إجراءات وسياسات الشركة متعددة الجنسيات من بلد لآخر.

س23: يقوم التقسيم السلعي على أساس :

– وجود إدارة مستقلة لكل سلعة أو خط إنتاجي أو مجموعة متشابهة من السلع .

س24: التقسيم السلعي يكون مفيداً في حالة:

– وجود خلافات عديدة بين كل سلعة وأخرى .

س25: من أوجه القصور في أشكال الهيكل التنظيمية المتمثلة في النموذج (الخارجي والخارجي المنفصل والوظيفي والجغرافي والسلعي) :

– جمود الهيكل الهرمي عند التمسك بالتدرج الرئاسي .

– وحدة الأمر .

– التمسك باللوائح .

س26: الهيكل التنظيمي يقوم على :

– فكرة المشروع .

– نظام المصفوفة .

س27: يجمع بين النمط الوظيفي ونمط التقسيم على أساس المنتجات أو حتى التقسيم الجغرافي:

– نظام المصفوفة .

س28: نظام المصفوفة يجمع بين :

– النمط الوظيفي ونمط التقسيم .

س29: نظام المصفوفة يجمع بين النمط الوظيفي ونمط التقسيم على أساس :

– المنتجات أو التقسيم الجغرافي .

س30: نظام المصفوفة يجمع بين النمط الوظيفي ونمط التقسيم على أساس المنتجات أو التقسيم الجغرافي بهدف :

– تدعيم منتجات أو مشاريع .

س31: يتعرض العاملون إلى سلطتين الأولى رأسية وظيفية والثانية أفقية من الأقسام عند استخدام :

– نظام المصفوفة .

س32: يقوم نظام المصفوفة على فكرة :

– إجبار المديرين من مختلف الأقسام والتخصصات على التنسيق والتوافق .

– كسر الحواجز الجغرافية أو الوظيفية أو السلعية.

س33: يقوم على فكرة إجبار المديرين من مختلف الأقسام والتخصصات على التنسيق والتوافق وكسر الحواجز الجغرافية أو الوظيفية أو السلعية :– نظام المصفوفة .

س34: من مزايا نظام المصفوفة :

– كفاءة اكبر في استخدام الموارد .

– السرعة والمرونة .

– خدمة اكبر للزبائن .

– تطوير المهارات الإدارية العامة والخاصة .

– توسيع الوظائف للعاملين .

– التنسيق والتوافق الوظيفي .

– كسر الحواجز الجغرافية أو الوظيفية أو السلعية.

– تدعيم منتجات أومشاريع معينة.

س35: من مساوئ نظام المصفوفة :

– الغموض في السلطة .

– نمو الصراعات بين الهياكل .

– كثرة اللقاءات والنقاشات الطويلة .

– الحاجة إلى التدريب في مجال العلاقات .

– هيمنة بعض الأطراف .

س36: كل عملية متكاملة تضعها الشركة في مشروع مستقل وتشكل له فريق عمل مستقل ومدير للمشروع تمثل الهيكل القائم على :

– فكرة إدارة المشروع .

س37: الهيكل القائم على فكرة إدارة المشروع يتم تطبيقه في المنشآت التي تتصف

– عدم الاستمرارية – عدم نمطية الإنتاج

س38: المنشآت التي تتضمن أعمال المقاولات،بناء السفن،عقود تسليم المفتاح تتصف أعمالها :

– عدم الاستمرارية أو عدم نمطية الإنتاج .

س39: يتطلب من المنشآت التي تطبق الهيكل القائم على فكرة إدارة المشروع :

– التركيز على العمليات وليس على الوظائف .

– تقليل مستويات الهيكل التنظيمي .

– زيادة استخدام فرق العمل .

– تمكين العاملين من اتخاذ القرار ذات التأثير الكبير في الأداء .

– استخدام لتكنولوجيا المعلومات .

– التركيز على المهارات المتعددة للعاملين (التدوير الوظيفي) .

– تعليم وتدريب الإفراد كيفية المشاركة في العمل مع الآخرين .

– بناء ثقافة انفتاح وتعاون – ألألتزام بالأداء ومنع التنافس بين الإدارات .

س40: من الاعتبارات التي يجب تطبيقها عند اختيار الهياكل التنظيمية :

– حجم الأعمال الدولية للشركة .

– تاريخ المنشأة وتطور عملياتها .

– فلسفة الشركة وثقافتها .

– نوعية عمل الشركة واستراتيجياتها .

– وجود الكوادر المؤهلة .

س41: إذا كانت الأعمال الدولية قليلة بالنسبة لإجمالي أعمال الشركة أي أقل من 5% من إجمالي المبيعات فأن الشركة :

– تلجأ الى تعديل هيكلها المحلي .

س42: إذا كانت الأعمال الدولية كثيرة بالنسبة لإجمالي أعمال الشركة أي مابين 40% أو 50% من إجمالي المبيعات فأن الشركة :

– لا تلجأ الى تعديل هيكلها المحلي .

س43: مع اكتساب الخبرة ومرور الزمن يتأكد أن الأعمال الدولية ليست شيئا عارضا وسيكون لدى المدير الثقة بتبني هياكل أكثر :

– تعقيداً .

س44: تقوم فلسفة الشركة وثقافتها على أساس : (تم الاستعانة بإجابات من خارج المحتوى)

– خلق بيئة عمل متفتحة .

– الشفافية .

– صنع واتخاذ القرار .

– تطوير المنتجات المبتكرة .

– رضا العملاء .

– إتباع أفضل نظم القيادة .

– الاندماج في العولمة .

س45: يؤثر توجه المديرين ونظرتهم للأعمال الدولية في اختيار :

– النموذج التنظيمي .

س46: نوعية عمل الشركة وإستراتيجيتها يقصد بها :

– نوعية المنتجات التي تتعامل بها .

– مدى امتلاكها خطوط إنتاج عميقة ومتوسطة أم محدودة .

– هل تعمل في أماكن متفرقة من العالم أم في بلدان محدودة .

– برنامج الشركة وتوسعها المستقبلي واقتصاديات النظم المختلفة .

س47: كلما تنوعت منتجات الشركة وتعددت مناطق عملياتها كلما :

– اختارت نموذجا يعكس هذا التنوع .

س48: وجود كوادر مؤهلة لها خبرات في الأعمال الدولية عند اختيار الهياكل التنظيمية يساهم في منح الشركة :

– المرونة في الانتقال من نموذج لآخر.

– تدريب الكوادر .

س49: من الاعتبارات التي يجب تطبيقها عند اختيار الهياكل التنظيمية والتي تمنح الشركة مرونة في الانتقال من نموذج لآخر :

– وجود الكوادر المؤهلة .

المحاضرة العاشرة :

س1: من المتطلبات الأساسية لتأمين البقاء والاستمرار في الأعمال الدولية :

– أعداد الإستراتيجية .

س2: البداية المنطقية لتكوين إستراتيجية العمل المناسب في المنشآت المتعددة الجنسيات هو :

– وجود فهم واضح .

س3: تتفاوت أساليب المنشات الدولية عند الدخول إلى الأسواق الدولية بناءا على درجة :

– قابليتها ورغبتها في مزاولة الأعمال الدولية .

– إمكاناتها المادية، المالية، و البشرية .

– تصورها وإستراتيجيتها (قصيرة أو بعيدة المدى) .

– الفرص و التهديدات .

– مدى اندماج المنظمة في الأعمال الدولية (الاستثمار المباشر أو غير المباشر) .

– أسلوب الدخول إلى السوق الدولية (التملك، الشراكة، استثمارات مالية) .

س4: قد تفضل المنشآت الدولية عند الدخول إلى الأسواق الدولية أسلوب عن آخر بناءا على :

– تصورها .

– إمكاناتها .

– تجربتها .

– الإستراتيجية .

س5: يتعين على المنشآت الدولية إعداد خطة إستراتيجية وإدارتها بحكمة وفقاً لـ :

– الأهداف .

– الفرص والتهديدات .

– الإمكانات .

س6: نظام متكامل يتم من خلاله تحديد رسالة الشركة في المستقبل :

– التخطيط الاستراتيجي بشكل عام .

س7: التخطيط الاستراتيجي هو :

– نظام متكامل .

– رسالة الشركة في المستقبل .

– عملية تنبؤ .

– توقع لما سيحدث لفترة طويلة الأجل .

س8: مراحل عملية التخطيط الاستراتيجي خمسة هي :

– تحديد الأهداف .

– جمع المعلومات وتقييم الوضع الحالي .

– وضع الافتراضيات .

– تحديد البدائل والاختيار . – تنفيذ الخطة وتقويم النتائج .

س9: تتجلى أهمية التخطيط الاستراتيجي للمنشأة في كونه :

- يحدد مجالات تميّزها في المستقبل .
- يحدد إمكاناتهاوطبيعتها .
- تطوير مجالات التميّز والتنافس المستقبلية .
- يسهل توقع تغيرات البيئة .
- يشكل نظام إنذار مسبق للمنشأة .

س10: تبرز أهميته في كونه يسهل توقع تغيرات البيئة ويشكل نظام إنذار مسبق للمنشأة:

- التخطيط الاستراتيجي .

س11: وفقالتعريف (*Jauch & Glaueck*)، تعبّر الإدارة الإستراتيجية عن :

- جملة القرارات والتصرفات .

س12: عملية تتبنى من خلالها المنشأة علاقتها ببيئتها الخارجية وتحدد أهدافها واستراتيجياتها المتعلقة بنموَ محفظة الأعمال لكل النشاطات الممارسة . هو تعريف الإدارة الإستراتيجية لدى :

- ***P.Kotler*** *كوتلر* .

س13: تتصف الإدارة الإستراتيجية بكونها :

- عملية قبلية .
- عملية مستمرة حالية ومستقبلية .
- دينامكية متواصلة .
- ثمرة لتطوّر التخطيط الاستراتيجي .

س14: مراحل الإدارة الإستراتيجية ثلاث مراحل هي :

- مرحلة التخطيط الاستراتيجي . (صياغة الإستراتيجية) .
- مرحلة تنفيذ الإستراتيجية . (التنفيذ) .
- مرحلة المراجعة والتقويم (مرحلة التغذية العكسية) . (الرقابة) .

س15: من ضمن استراتيجيات دخول الأسواق التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات:

- إستراتيجية التملك التام .
- إستراتيجية الشراكة .
- التحالفات الإستراتيجية .

س16: ألإستراتيجية التي تعني تملك للمشروعات والاستثمارات بنسبة 100% . هي :

- إستراتيجية التملك التام .

س17: من مزايا إستراتيجية التملك التام :

- تعد الطريقة الأسرع لتحقيق تواجد مميز في السوق .
- تحقيق الربحية .
- أمر تفضله الشركات متعددة الجنسيات.

س18: المنشأة الدولية بقدراتها المالية والفنية تستطيع التأثير بصفة عميقة في أي نظام لسوق معينة إذا ما عملت بصورة :

– مستقلة .

س19: من الأشياء المفضلة لدى المنشأة الدولية (الشركات المتعددة الجنسيات) :

– العمل في ظل نظام رقابي مركزي مع الشركة الأم .

– تملك بنسبة 100% .

س20: من أسباب تفضيل التملك الكامل لدى الشركات المتعددة الجنسيات:

– التجارب السيئة عن الاستثمارات المشتركة.

– تدني مستوى الثقة مع الشركاء الأجانب .

– عدم التأكد من حملة الأسهم المحليين .

– تعارض المصالح حول سياسات التوظيف في المشروع المشترك .

– صعوبة الاحتفاظ طويل الأجل بحصة الشراكة .

س21: من شروط إستراتيجية التملك المثلى :

– توفر المركز التنافسي للمنشأة في السوق الأجنبي .

– توفر شركاء مقبولين .

– توفر قيود قانونية لضمان التزام الطرفين المتعاقدين .

– توفر الاحتياجات الضرورية لنجاح النظام الرقابي .

– دراسة علاقة الكلفة/المنفعة.

س22: ترى المنشآت الدولية أن نجاح الإستراتيجية المثلى للتملك يتطلب توفر :

– المركز التنافسي – شركاء مقبولين – قيود قانونية(الالتزام) – النظام الرقابي – علاقة الكلفة/المنفعة .

س23: تضطر المنشأة الدولية للشراكة والدخول التدريجي في السوق من خلال :

– الاستثمارات المشتركة .

– العقود .

س24: تضطر المنشأة الدولية للشراكة والدخول التدريجي في السوق من خلال الاستثمارات المشتركة أو العقود وذلك نتيجة :

– قوانين بعض البلدان .

س25: مساهمة الشركة المتعددة الجنسيات مع شركة محلية في إنشاء شركة جديدة في البلد المضيف . تشير الى :

– إستراتيجية الشراكة .

س26: نقل المنشأة الدولية لأصولها، و موظفيها، و خبرتها أو استثماراتها الأخرى للشركة المحلية بيعا أو تأجيرا أو العكس (من الشركة المحلية على الشركة الأجنبية) تعني :

– الالتزامات .

س27: شراكة الشركة المتعددة الجنسيات مع شركة محلية في إنشاء شركة جديدة في البلد المضيف يترتب عليها الالتزامات متبادلة وحقوقا على شكل :

– عقد أو حصة .

س28: من الأمثلة على الالتزامات المتبادلة فيما بين الشركة المتعددة الجنسيات مع شركة محلية في إنشاء شركة جديدة في البلد المضيف :

– النقل . – العلامة التجاري – براءات الاختراع – النسخ – المهارات والمعرفة .

س29: تراعي المنشآت الدولية في اختيار المشروع أن يكون على أساس :

– الملكية .

– التعاقد .

– سياسة التشغيل .

س30: عقود التكنولوجيا (الترخيص) تكون بديلا مناسبا للاستثمار المباشر في حالة :

– عدم تتوفر الأموال لدى الشركة الأجنبية للإنفاق على الاستثمار المباشر (التملك، الشراكة، العقود..) .

– عدم تتوفر الخبرة اللازمة لدى الشركة الأجنبية .

– عدم تمكنها من إدارة المشروع .

– المنافسة قوية جدا في السوق .

– وجود قيود صعبة لدخول إلى السوق في شكل استثمار مباشر .

– وجود مخاطر سياسية في البلد المضيف .

س31: من إشكال الاتفاقيات بين المنشآت الدولية والشركة المحلية الراغبة في الدخول باستثمارات مشتركة في السوق المحلية والتي تكون بديلا مناسبا للاستثمار المباشر :

– عقود التكنولوجيا (الترخيص) .

س32: اتفاقية تعاونية بين الشركات المتنافسة أو غير المتنافسة في شكل اتفاقية قصيرة الأجل . تشير إلى :

– التحالف الاستراتيجي .

س33: اتفاقية تعاونية بين الشركات المتنافسة أو غير المتنافسة تبحث عن فرص استثمار أو تملك تتضمن حل مشكلة معينة :

– التحالف الاستراتيجي .

س34: نظرا للصعوبات الكبيرة التي تواجه المنشأة الدولية للدخول إلى الأسواق الدولية، قد تعتمد الكثير من المنشآت أسلوب :

– التحالف .

س35: تسعى المنشآت إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية من خلال :

– الدخول في تحالفات إستراتيجية مع المنافسين الحققيين .

س36: من أسباب قيام التحالف الاستراتيجي بين المنافسين الحقيقيين :

– تسهيل الدخول إلى السوق .

– تقاسم التكاليف الثابتة عند الحاجة لتطوير منتج جديد .

– الجمع بين المهارات والأصول الثابتة التكاملية .

– الحصول على معايير تقنية لصناعات شركاتها .

س37: أحسن دلالة على قيام التحالفات الإستراتيجية هو :

– الجمع بين المهارات والأصول الثابتة التكاملية .

س38: أساس معظم التحالفات الإستراتيجية الناجحة هو :

– التبادلات المتكافئة للكفاءات المتميزة .

س39: تدخل الشركات في تحالفات إستراتيجية بغرض الحصول على :

– معايير تقنية لصناعتها .

س40: قامت شركة Philips بتحالف استراتيجي مع منافستها شركة Matsushita لتصنيع وتسويق النظام الرقمي المدمج فبهذا الشكل يعتبر التحالف بمثابة إجراءا :

– تكتيكي .

س41: من محددات / مبررات / أسباب التحالفات الإستراتيجية :

– اقتصادية .

– التقدم التكنولوجي .

– فرص السوق .

س42: يمكن تصنيف أسباب قيام التحالفات الإستراتيجية إلى :

– مبررات .

س43: من العوامل التي لها دورهام في وجود فروقات بارزة في البدائل الإستراتيجية التي تبنتها الشركات المتعددة الجنسيات :

– الدخول للسوق الأجنبي الجديد .

– البحث والتطوير .

س44: من مزايا البحث والتطوير :

– تمهد لدخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى الأسواق بتكاليف ملائمة .

– تركيز العمل على نطاق عالمي يتطلب وجود ظروفا اقتصادية ملائمة و بحوثا تطويرية عالية التقدم .

– استخدام القدرات المتوفرة لديه و تقاسم التكاليف المترتبة عن المخاطرة .

– تطوير السلع والخدمات .

س45: الأسلوب الأكثر انتشارا لنشوء التحالفات هو :

– تمهد دخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى الأسواق بتكاليف ملائمة .

س46: تركيز العمل على نطاق عالمي يتطلب وجود :

– ظروف اقتصادية ملائمة .

– بحوث تطويرية عالية التقدم .

س47: من الجوانب المهمة في التحالفات الإستراتيجية :

– التكلفة .

– الالتزامات المتبادلة بين الشركاء .

س48: المخاطرة تكون منخفضة عندما تكون الاتفاقيات المعقودة (التحالفات) :

– طويلة الأجل .

– ذات رؤوس أموال كبيرة .

س49: من الجوانب المهمة في التحالفات الإستراتيجية هو :

– البحث .

– التطوير للسلع والخدمات .

س50: تتقاسم الشركات عملية ..... حيث تتكفل كل واحدة بتطوير جزء من الأجزاء المكونة للسلعة :

- البحث والتطوير

س51: من منافع التحالفات الإستراتيجية :

- موارد مكملة .
- المشاركة في المخاطر .
- تقليل المنافسة .
- توفر رأس المال .
- وقت الوصول للسوق الدولي سهل وميسر .

المحاضرة الحادية عشر:

س1: من الأعمال الجوهرية التي تساهم في زيادة القدرة التنافسية للشركات :

- تطوير رأس المال البشري .

س2: تؤدي (ش.م.ج) دورا بالغ الأهمية لزيادة الأصول البشرية لديها والرفع من كفاءتهم ومهاراتهم بغرض :

- زيادة القدرة التنافسية .
- التكيف والتأقلم مع بيئة الأعمال الدولية .

س3: الإدارة التي تتخذ سلسلة من القرارات الخاصة بالعلاقات الوظيفية والمؤثرة في فعالية المنظمة وفعالية الموظفين . هي تعريف إدارة الموارد البشرية لدى :

- ***George Milkovech*** .

س4: يعرف ***Michael Poole*** إدارة الموارد البشرية على أنها العملية الخاصة باستقطاب الأفراد وتطويرهم والمحافظة عليهم في إطار تحقيق :

- أهداف المنظمة .
- أهداف الأفراد .

س5: الإدارة التي تختص باستقطاب وتوظيف واختيار وتطوير وتدريب وتحفيز ومكافأة العاملين في المنظمة . هي :

- إدارة الموارد البشرية .

س6: من يعتبر الموظفين(العنصر البشري) أصولا استثمارية يجب إدارتها وتطويرها بفعالية وكفاءة . هو :

- ***Michael Alvert*** .

س7: يرى ***Michael Alvert*** أنه يجب تصميم وإعداد سياسات ونشاطات إدارة الموارد البشرية بشكل يحقق :

- التناغم والتناسق .

س8: من وظائف إدارة الموارد البشرية :

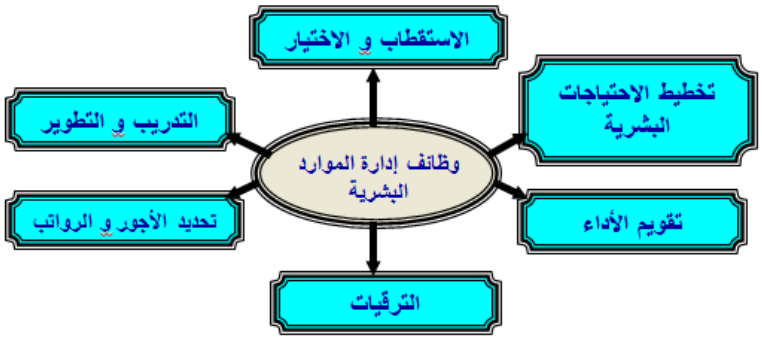

- الاستقطاب والاختيار .
- تخطيط الاحتياجات البشرية .
- تقويم الأداء .
- الترقيات .
- تحديد الأجور والرواتب.
- التدريب و التطوير .

س9: على المستوى الدولي كثرة العاملين وتنوع جنسياتهم ولغاتهم واعتقاداتهم ، وتفاوت مهاراتهم، وتشتتهم الجغرافي، واختلاف ظروفهم المعيشية ، تجعل وظائف إدارة الموارد البشرية :

- أكثر تعقيدا .

س10: من العوامل التي تؤثر في عملية التوظيف التي تنتج عن التوسع في الاستثمارات الأجنبية :

1- إذا كان المشروع جزءا من الاستثمارات الحيوية . 2- مدى ملائمة المناخ الاستثمار في السوق المحلي .

س11: ينتج عن عملية التوظيف التي توفرها الاستثمارات الأجنبية أبعاد :

- مباشرة وغير مباشرة .

س12: من التأثيرات الايجابية المباشرة وغير المباشرة التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية :

التأثيرات غير المباشرة	التأثيرات المباشرة
الإيجابية	
١. مضاعفة التأثيرات الإيجابية (زيادة القوة الشرائية، تحسين السيولة النقدية، الرفاهية ..الخ)	١. خلق فرص عمل إذا كان المشروع جديد.
٢. نقل خبرات فنية جديدة و إدارية إلى القوى العاملة المحلية.	٢. أجور أعلى مقابل زيادة في الإنتاجية.
٣. جذب كفاءات للعمل في فروع ش.م.ج في البلد المضيف	٣. استحداث وظائف و أعمال إضافية في البلد المضيف.

س13: من التأثيرات السلبيات المباشرة وغير المباشرة التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية :

التأثيرات غير المباشرة	التأثيرات المباشرة
السلبية	
١. يقلل من فرص العمل إذا كان الاستثمار تملك مشروع قائم.	١. نقص الوظائف في البلد الأم للشركة المتعددة الجنسية.
٢. نشوب خلافات مع النقابات العمالية.	٢. التغيير في مستوى الأجور في البلد المضيف و البلد الأم.
٣. يحدث اختلال في التوازن الوظيفي بين مختلف المناطق.	٣. دخول شركات استثمار أجنبية محل الشركات التي استثمرت خارج البد.

س14: عندما ترغب الشركات المتعددة الجنسيات في استقطاب أفضل المهارات الإدارية والفنية المحلية العاملة في الشركات الوطنية في البلد المضيف فأنها تقوم بتقديم :

– تعويضات وحوافز مرتفعة .

س15: الشركات المتعددة الجنسيات عندما تقدم تعويضات وحوافز مرتفعة فأن ذلك يعمل على :

– زيادة الأجوروالحوافز في مناطق جغرافية أخرى داخل البلد.

– زيادة الطلب على الكفاءات الجيدة داخل البلد المضيف.

– متوسط إنتاجية عمل أعلى وقوة أكبر في أداء رأس المال .

– تتحسن ظروف العمل والخدمات الاجتماعية .

س16: استراتيجيات التدريب لدى الشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في :

– إستراتيجية التكامل البسيطة.

– إستراتيجية الظرفية .

– إستراتيجية التكامل المعقدة .

س17: تعتمد الشركات متعددة الجنسيات في مجال التدريب على إستراتيجية التكامل البسيطة عندما تكون مهتمة بمزايا وعروض العمل المحلي : – قليل التكاليف .

س18: تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى توظيف العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة وتدريبهم على مهارات عمل محدودة أذا طبقت :

– إستراتيجية التكامل البسيطة.

س19: تستخدم الشركات متعددة الجنسيات في مجال التدريب الإستراتيجية الظرفية في حالة :

– حجم ونوعية التدريب محدد .

– تقدم برامج تدريب حسب الاحتياجات المحلية ومتطلبات الشركة التابعة .

س20: تستخدم الشركات متعددة الجنسيات في مجال التدريب إستراتيجية التكامل المعقدة في حالة :

– تنسيق التدريب ودعمه .

س21: تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات لإعداد إستراتيجية تكاملية معقدة على خاصية :

– التطوير والتنفيذ .

س22: من السياسات التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات لتطوير الموارد البشرية :

– القيام بنقل الموظفين التنفيذيين القدماء .

– إعادة توزيع الموظفين على الإدارات .

س23: يختلف نوع التدريب في فروع الشركات المتعددة الجنسيات باختلاف :

– المستوى الوظيفي للعامل والصناعة .

– نوع إستراتيجية الدخول للشركة في السوق (تملك، أو مشاركة) . ← محددات البرامج التدريبية

– طبيعة التكنولوجيا المستخدمة .

– الأساليب الإدارية المستخدمة في الشركات التابعة .

س19: من محددات البرامج التدريبية التي تؤثر على حجم ونوعية التدريب :

– الأساليب الإدارية المستخدمة .

س20: من أشكال التدريب الذي تطبقة شركة ديملر بنز Daimler Benz على موظفيها في فروعها التابعة في الدول النامية :

– التدريب في مكان العمل .

– التدريب في قاعات المحاضرات .

– التدريب في الورش الحرفية التابعة لها .

س21: تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات لإدارة أعمالها في فروعها الخارجية على :

– المغتربين من البلد الأم .

س22: بدأت (ش.م.ج) الاعتماد على الموظفين المغتربين المحليين من الدول النامية مع مطلع :

– الثمانينيات.

س23: تعمل (ش.م.ج) على تدريب وتأهيل عدد من المدراء الدوليين الذين تكون لهم :

– قابلية التحرك من بلد إلى آخر .

س24: يمكن تصنيف الشركات متعددة الجنسيات وفق معيار سياسات التوظيف التي تتبعها إلى أربعة أنواع رئيسية:

1– الشركات ذات التركيز العرقي ***Ethnocentric***

2– الشركات ذات التركيز العرقي المتعدد ***Polycentric***

3– الشركات ذات التركيز العالمي ***Geocentric***

4–الشركات ذات التركيز الإقليمي ***Regiocentric***

س25: من خصائص الشركات ذات التركيز العرقي :

– معظم الاتصالات ونقل المعلومات تتم باتجاه واحد .

– معظم الموظفين الرئيسيين من البلد الأم (مغتربين) .

س26: من خصائص الشركات ذات التركيز العرقي المتعدد :

– الاستقلالية الذاتية .

– الاتصال بالشركة الأم يكون محدودا .

– تتخذ قراراتها التنظيمية دون الرجوع للشركة الأم .

– تتخذ قراراتها الإستراتيجية بالتنسيق مع الشركة الأم .

– يتم اختيار معظم الموظفين من البلد المضيف.

س27: من خصائص الشركات ذات التركيز العالمي :

– الاتصال في الاتجاهين.

– لا يتم تشكيل الفريق الإداري على أساس المصالح في البلد المضيف.

– يتم استقطاب الموظفين من أي منطقة في العالم واستخدامهم في أي منطقة أخرى في العالم.

س28: من خصائص الشركات ذات التركيز الإقليمي :

– تعيين الموظفين والمدراء وإدارتهم على أساس إقليمي.

– يتمتع المدراء الإقليميون بصلاحيات واستقلالية أكبر في اتخاذ القرارات.

– حركة تنقلات الموظفين والمدراء محصورة فقط بين الأقاليم داخل البلد المضيف.

س29: تتوفر ش.م.ج على ثلاثة (03) مصادر أساسية للتوظيف :

– البلد الأم للشركة . – البلد المضيف للشركة . – بلد ثالث .

س30: من مزايا و عيوب البدائل الإستراتيجية للتوظيف :

مصدر التوظيف	المزايا	العيوب
البلد الأم	▪ التآلف أهداف الشركة، ▪ الولاء للشركة، ▪ الكفاءة التكنولوجية، ▪ سهولة الرقابة على الأداء.	▪ صعوبة التكيف مع البيئة الأجنبية، ▪ تكاليف عالية على التدريب، ▪ الضغوط المستمرة في مكان العمل، ▪ مشكلات التكيف الأسرية.
البلد المضيف	▪ منسجم مع البلد المضيف، ▪ تكاليف أقل للمحافظة على الموظف، ▪إمكانية الترقية (الموظفين المحليين)، ▪ الاستجابة لضغوط الحكومة المضيفة (التوظيف المحلي).	▪ صعوبة الرقابة على عمل الموظف، ▪صعوبة الاتصال، ▪ضعف فرص العمل أمام الموظفين والعمال المحليين.
البلد الثالث	▪ مدراء دوليين، ▪أقل كلفة.	▪ حساسية البلد المضيف، ▪ منافسة المواطنين المحليين.

س31: يشترطأنتتوفرفيالموظفالمرشحللوظيفة :

– المؤهل العلمي – الخبرة– اللباقة والود في التعامل . – عدمالتحيزالعرقي أو الديني . – القدرة على التكيف والتفاعل الثقافي .

س32: سادفيأوائلمرحلةالعولمة (السبعينيات) نمطالتوظيفذوالتركيزالعرقي. والآنالكفةتتجهنحو :

– التوظيف ذو التركيز العالمي .

س33: منأكثرالمهاراتأهميةوالتييجبأنيتصفبهاالمديرأوالموظفالمرشحللعملفيش.م.ج :

– القدرة على الاتصال .

س34: أمامش.م. جبدائلعديدةلتحقيقالاتصالالفعالبالشركةالتابعةلهاومنهذهالبدائل :

– البحث عن مدراء مدربين للعمل على المستوى الدولي .

س35: منالمهاراتالدقيقةوالمهمةالتييجبأنيتصفبهاالمديرالدوليالمغترب :

– الاتصال .
– القدرةعلى التحدث مع الآخرين وبناء علاقات معهم .
– الصبر .
– التحكم في اللغات الأجنبية .
– الإصغاء .
– قابلية التكيف الأسري مع البيئة الخارجية .
– الكفاءةالوظيفية .

المحاضرة الثانية عشر :

س1: الإدارة المالية التي تهتم بإيجاد الأموال يطلق عليها :

– تمويل الشركات .

س2: الإدارة المالية التي تهتم بإدارة الأموال المتاحة يطلق عليها :

– إدارة الاستثمار .

س3: من المشاكل المطروحة أمام المحاسبة الدولية :

– ترجمة العملات .

– توحيد الحسابات .

– معاملة اسم الشهرة .

– تفاصيل العمليات المحاسبية المطلوبة تختلف عبر الدول .

– التضخم .

س4: من مصادر تمويل الشركات الدولية :

1– التمويل بالدين .

2– التمويل من خلال حقوق المساهمين .

3– التمويل بإدارة التدفق النقدي .

4– التمويل بالمصادر الداخلية للأموال .

س5: تختلف نسبة الديون في تمويل الأصول بين البلدان ففي الدول الغربية تقل نسبة الديون وتضع الشركات أعينها على :

– البورصة .

س6: قيام الشركات بطرح أسهمها في بورصات الدول خارج مقرها الرئيس يعتبر :

– لا يزال في بدايته وحجمه قليل نسبيا .

س7: الإدارة المالية تعني :

– التدبير والتحكم في الموارد المالية للشركة .

س8: هدف الإدارة المالية يكمن في :

– المحافظة على سيولة الشركة .

– جني أرباح من الأصول المالية .

س9: لكي تتمكن الإدارة المالية للشركة من تمويل نشاطاتها دون توقف وبأقل تكلفة بما في ذلك تكلفة الفرصة البديلة فأنها تقوم بعملية :

– التكامل التدفق النقدي مع الاحتياجات المستقبلية.

س10: تأجيل الدفع بين الشركات التابعة للشركة متعددة الجنسيات يحقق منفعة :

– لكلا الشركتين .

س11: يشمل رأس المال العامل على :

– النقد باسم الشركة لدى البنوك .
– الحسابات المدينة(تحت التحصيل) .
– المخزون السلعي .
– الحسابات الدائنة .

س12: تتعقد إدارة رأس المال العامل عبر البلدان بسبب :

– القوانين الحكومية التي تضع قيودا على تحويل الأرباح بين فروع الشركات .

– اختلاف (تباين) معدلات التضخم .

– التغيير في أسعار العملات .

س13: الإدارة السليمة لإدارة النقد السائل في الشركات متعددة الجنسيات تقتضي :

– معرفة احتياجات الشركات التابعة والزميلة والرئاسة .

– معرفة أحسن وسيلة لتحويل النقد الزائد من الشركة التابعة إلى المركز .

– معرفة أحسن وجهة لاستخدام النقد .

س14: عندما تنتهج الشركات الدولية سياسة سعر التحويل فأنه يتم تحويل الأموال بين فروعها من خلال :

– تضخم الأسعار أو تدنيتها (تخفيضها) .

س15: عندما تنتهج الشركات الدولية سياسة سعر التحويل فأنه يتم تحويل الأموال بين فروعها من خلال تضخم الأسعار أو تدنيتها بغرض :

– دعم أحد الطرفين .

س16: استقرار الأسعار صار يعرف بأنه :

– تضخم طفيف (أقل من 5% في العام) .

س17: التضخم في الأسعار ينخر من قيمة :

– الأصول المالية .

س18: التضخم في الأسعار يقلل من عبء الخصوم مشجعا بذلك :

– الاقتراض ما لم تلغ نسب الفوائد جاذبيته .

س19: الأقطار التي تعاني من معدلات تضخم عالية هي في العادة :

– صاحبة عملة متدهورة القوة الشرائية داخليا وخارجيا .

س20: رد الفعل الطبيعي للشركات الدولية في حالة التضخم يتمثل في :

– إخراج العملة بسرعة من القطر صاحب التضخم العالي .

– استثمارها داخله لكن في أصول عينية لا تتأثر سلبا بالتضخم (العقار) .

– اللجوء إلى رفع أسعار المنتجات عند ارتفاع أسعار المدخلات .

– اللجوء إلى تغيير النوعية ، المكونات ، الحجم .

س21: محاربة آثار التضخم تقتضي :

– القدرة على التنبؤ بمعدلاته .

س22: يؤدي التغير في أسعار العملات إلى :

– الانكشاف المحاسبي .

– انكشاف التبادل .

– الانكشاف الاقتصادي .

س23: التغيير الذي يحدث عند ترجمة البيانات المالية (الحسابات الختامية) من عملة البلد المضيف إلى عملة المقر أو أية عملة أخرى . يعبر عن :

– الانكشاف المحاسبي .

س24: تقود ترجمة البيانات المالية إلى :

– ربح أو خسارة .

س25: يمكن ترحيل الأرباح والخسائر إما إلى حساب الأرباح والخسائر أو إلى حساب خاص بالاعتماد على :

– الطريقة المحاسبية .

س26: التغير في قيمة الحسابات الدائنة أو المدينة والذي فيه يتغير المبلغ المدفوع أو المستلم عندما تحين ساعة السداد . يعبر عن :

– انكشاف التبادل .

س27: في انكشاف التبادل يتغير المبلغ المدفوع أو المستلم عندما تحين ساعة السداد بسبب تغير :

– سعر العملة ما بين وقت الالتزام ووقت السداد .

س28: يعني أن الأمر يتعلق بحسابات للشركة تحت التحصيل بعملة أجنبية نشأت بتبادل تجاري أو معاملات في الخارج :

– انكشاف التبادل .

س29: التغيير في قيمة الشركة ككل عندما يؤثر التغير في سعر العملة على عملياتها المستقبلية . يعبر عن :

– الانكشاف الاقتصادي .

س30: عندما يصبح التصدير الذي تعتمد عليه الشركة غير مجد لارتفاع أسعار السلعة المصدرة في سوقها فأن هذا دليل على وجود :

– الانكشاف الاقتصادي .

س31: تتضمن إدارة مخاطر أسعار العملات أربعة بنود رئيسية هي :

– تحديد وقياس حجم الانكشاف .

– تصميم وتنفيذ نظام معلومات يرصد ويتابع الانكشاف وأسعار العملات .

– وضع إستراتيجية للحماية من الانكشاف .

– تحديد من المسئول عن تنفيذ الإستراتيجية.

س32: توصلت نظرية المحفظة الاستثمارية محليا إلى :

– تقليل المخاطر يقتضي تنويع المحفظة الاستثمارية.

– أن تتضمن حافظته الاستثمارية أوراقا مالية (أسهم وسندات) خارجية متنوعة .

س33: كلما طبقت ميزة التنوع أي زاد عدد الشركات المستثمر في المحفظة الاستثمارية كلما :

– استقر الدخل وتدنت المخاطر .

المحآضرة الثالثة عشر :

س1: يعتبر أداة فعالة لبعث وترقية الأعمال الدولية :

– التسويق الدولي .

س2: تعتبر أداة لتوفير البنية التحتية والتسهيلات المدعمة لقيام واستمرار المعاملات الدولية :

– مناطق التجارة الحرة .

س3: يرجع الفضل في رفع حجم وسرعة المعاملات الدولية إلى :

– التجارة الالكترونية .

س4: الوصول إلى المستهلك الدولي واكتشاف حاجاته ورغباته والعمل على إشباعها بمستوى أفضل من في المنافسين . يعني :

– التسويق الدولي .

س5: هو عملية تعبئة موارد المؤسسة وتوجيهها لاختيار واستغلال الفرص في الأسواق الدولية بما يحقق ويعزز أهداف الشركة الإستراتيجية على المدى القصير والطويل" :

– التسويق الدولي .

س6: تعبئة وتوجيه كافة موارد المؤسسة (المالية، المادية، و البشرية) بغرض مقابلة متطلبات المستهلك الدولي بما يتوافق مع الأهداف الإستراتيجية للمنظمة الدولية على المدى القصير والطويل .هو أحد أهداف :

– التسويق الدولي .

أخوكم / أبوشيماء

أعادة كتابتها وتنسيقها مشرفة المستوى الخامس juoooan